جماعة الإخوان المسلمون وثورة 30 يونيو 2013

I. صعود جماعة الإخوان المسلمين وسقوطها في مصر[1]

02/09/2019

اريك تراجر

بعد مرور خمس سنوات على انتفاضة "الربيع العربي" التي شهدتها مصر في يناير 2011 والإطاحة بالرئيس حسني مبارك بعد شهر من انطلاقها، ازدادت سوءاً العديد من العوامل نفسها التي ساهمت في الانتفاضة: فقد تنامى القمع في البلاد، وأصبحت السياسة أكثر استبدادية، كما أصبح الاقتصاد في وضع حرج. لكن السنوات الثلاث الماضية منذ الإطاحة بأول رئيس مصري منتخب في يونيو 2013، زعيم جماعة «الإخوان المسلمين» محمد مرسي، كانت هادئة نسبياً. ولكي نفهم سبب هدوئها، علينا النظر إلى الأسباب الكامنة وراء الصعود السريع للجماعة وتجربتها الفاشلة في الحكم.

في أعقاب الإطاحة بمبارك، كانت جماعة «الإخوان المسلمين» المنظمة الوحيدة القادرة على حشد مناصرين في جميع أنحاء البلاد للفوز بالانتخابات لسببين. أولاً، أن عملية دمج أي فرد في «الإخوان المسلمين» تستغرق بين خمس وثماني سنوات يتم خلالها اختبار مدى التزام المرشح المحتمل بقضية «الجماعة» ورغبته في اتباع الأوامر مع ارتقائه سلّم الرتب المتعاقبة في صفوفها. وفي نهاية هذه العملية، يحلف الإخوان اليمين "بالسمع والطاعة" لقادة «الجماعة.»

ثانياً، حتى فترة ليست ببعيدة، كانت جماعة «الإخوان المسلمين» تملك تسلسلاً قيادياً متيناً على الصعيد الوطني مع وجود قيادة مركزية مقرها في القاهرة (تُعرف باسم "مكتب الإرشاد") توجه خلايا تضم بين خمسة وعشرة إخوان (تُعرف باسم "أُسَر") ومنتشرة في جميع أنحاء مصر. ولم تتمكن أي منظمة سياسية أخرى من جمع أعضاء ملتزمين التزاما عميقاً [بسياستها] في إطار هيكلية تعبئة متماسكة للترويج لرؤيتها، وتوزيع خدمات اجتماعية، وتنظيم تظاهرات وإدارة جهود فعالة لحث الناخبين على الإدلاء بأصواتهم. وبالتالي، تمكنت «الجماعة» من تحقيق الفوز [في الانتخابات] لأنها كانت الأكثر تنظيماً على الإطلاق – وليس لأنها كانت تحظى بشعبية كبيرة أو كانت من "الأحزاب الرئيسية الكبرى" كما اعتقد الكثيرون في واشنطن.

وكان هدف الهيكلية التنظيمية الخاصة بجماعة «الإخوان المسلمين» هو الترويج لرؤيتها للإسلام "كمفهوم شامل" من شأنه أن يملي كل جانب من جوانب الحياة. وبالتالي، سعت «الجماعة» إلى غرس هذه الرسالة في نفوس الأفراد عبر

---

[1] صعود جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر وسقوطها | The Washington Institute

استخدام خلاياها لنشر الرسالة ومن ثم توقع استلامها السلطة عندما تحظى أيديولوجياتها بتأييد شعبي كافٍ. وكان هدفها النهائي يتمثل ببساطة نفوذها في جميع أنحاء العالم بهدف إنشاء "دولة إسلامية عالمية."

بيد، أشارت الفترة الوجيزة لـ «الإخوان المسلمين» في السلطة إلى أن هذه الرؤية لم تكن سوى برنامج للوصول إلى السلطة، وأن «الجماعة» لم تكن تدرك فعلاً معنى "تطبيق الشريعة" في السياسة. وكان عدم وضعها أهدافاً محددة أحد عوامل سقوطها السريع، بينما تمثل عامل آخر في استيلاء مرسي المتلاحق على السلطة، الأمر الذي أثار حراكاً جماهيرياً ضده بلغ ذروته عند الإطاحة به بالكاد بعد مرور عام على فوزه في الانتخابات.

وتُعتبر رواية صعود جماعة «الإخوان المسلمين» وسقوطها مسألة مصرية داخلية بحتة. ولكن قرار إدارة أوباما بالتعامل مع «الجماعة» دون قيد أو شرط ساهم في قرار هذه الأخيرة التطلع إلى السلطة، كما جعلها تشعر بالأمان رغم فرضها حكماً استبدادياً بشكل أكبر وتعزيز سلطتها. ونظراً إلى أيديولوجياتها المعادية للغرب، توقعت جماعة «الإخوان المسلمين» أن يشكل الغرب عائقاً أساسياً يمنع صعودها السياسي؛ غير أن مفاجأة سارة كانت بانتظارها عندما تعاطت واشنطن معها بطريقة ودية.

وقد اعتمدت واشنطن هذه الإستراتيجية لاعتقادها أن «الإخوان المسلمين» سيبقون في السلطة لبعض الوقت، وأن الولايات المتحدة قد تؤثر بشكل أكبر على «الجماعة» من خلال سياسة الثواب عوضاً عن المزيج الاعتيادي من الثواب والعقاب. إن فشل هذه السياسة إلى جانب عجز واشنطن الكامل عن فهم منظمة كانت ترّوج للرسالة المتطرفة نفسها طوال تاريخها الممتد على أكثر من ثمانين عاماً، يثير الشكوك حول ما إذا كانت واشنطن ستتمكن يوماً من اتخاذ القرارات الصائبة بشأن السياسات المحلية لدول الشرق الأوسط.

نانسي يوسف

خلال انتفاضة "ميدان التحرير" في عام 2011، أظهرت وسائل الإعلام الغربية المصريين ككتلة واحدة، وصورتهم على أنهم يدعمون جميعاً الثورة والإطاحة بمبارك. وبالتالي عجز الإعلام عن تحضير الأمريكيين (بمن فيهم صناع القرار) لحالة عدم الاستقرار التي تلت ذلك، لأن المصريين لم يوافقوا على الخطة المستقبلية – فقد كانوا منقسمين نوعاً ما بشأن الإطاحة بمبارك وبرزت خلافات عميقة بينهم بشأن الفترة اللاحقة. وكانت جماعة «الإخوان المسلمين» المنظمة الوحيدة التي تملك أجندة إيديولوجية متماسكة وإستراتيجية للترويج لها.

وعلى نحو مماثل، كانت الظروف المحيطة بصعود مرسي معقّدة. فخلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012، اعتبر العديد من المصريين الذين لم يدعموا «الإخوان المسلمين» أن البديل – رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق – سيكون بمثابة التصويت للنظام نفسه الذي أطاحوا به. لذلك، فبالنسبة للعديد من المصريين، لم يكن التصويت لصالح مرسي تصويتاً لأجندة «الإخوان المسلمين» بشكل خاص؛ وفي هذا الصدد، لا بدّ من الشويه أن مرسي فاز بفارق ضئيل حيث حصل على أقل من 52 في المائة من الأصوات.

بيد، ما أن استلم مهامه، تعاطى مرسي مع الانتخابات على أنها تفويض. وحين بدأ في النهاية سيطرته على السلطة – بوضع قراراته الرئاسية فوق الرقابة القضائية – سرعان ما أعقب ذلك تراجع في الدعم الشعبي الذي كان يحظى به. وكان الشارع لا يزال يؤمن بقدرة [المتظاهرين] على إحداث تغيير كما سيطر شعور مشابه بأن هذه الإدارة الجديدة لن تدوم طويلاً. وخلال ربيع عام 2013، نشأت حركة جديدة تدعو للقيام باحتجاجات جماهيرية حاشدة في الذكرى السنوية الأولى للانتخابات، وسرعان ما اكتسبت زخماً.

وكانت احتجاجات 30 يونيو 2013 كبيرة للغاية، وفي الثالث من تموز/يوليو أطاح الجيش بمرسي. وفي ذلك الوقت، احتفل الناس بإطاحته في "ميدان التحرير"، في حين احتج «الإخوان المسلمون» في "ميدان رابعة العدوية" في شمال القاهرة. وبالنسبة للكثيرين في واشنطن، عكست الإطاحة بمرسي نهاية العملية السياسية الديمقراطية، لكن بالنسبة للعديد من المصريين مثّلت مجرد تنحية قائد آخر ونمّت مقارنتها بالتالي بالإطاحة بمبارك. ومرة أخرى، لم يعكس المنظار الذي اختارت من خلاله واشنطن رؤية مصر مدى تعقيد الأمور على أرض الواقع.

ميشيل دن

هناك ثلاث اعتقادات شائعة حول مصر خلال فترة ما بعد مبارك. الأول يفيد أن جماعة «الإخوان المسلمين» تختلف بشكل جذري عن الأحزاب السياسية الأخرى في مصر. وفي الواقع، لم تكن «الجماعة» استثنائية في استخدامها للنصوص الدستورية، والاستيلاء على السلطة، والعنف في مهاجمة معارضيها – فقد فعلت السلطات الحالية الشيء نفسه، كغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى.

أما الاعتقاد الثاني، فيشير إلى أن سلوك «الإخوان المسلمين» كان ضعيفاً على نحو استثنائي. وفي الواقع، غالباً ما تكون الأحزاب التي تنشأ خلال المراحل الانتقالية السياسية غير مهيأة للحكم وتفتقر إلى أجندة سياسية ذات مغزى. كما أنها كثيراً ما تُظهر مواقف قائمة على الأغلبية وجنون ارتياب كبير .

وينطوي الاعتقاد الثالث على تصور خاطئ بأن العلاقة الأمريكية غير المشروطة مع «الإخوان المسلمين» كانت فريدة من نوعها . وفي الواقع، تعاطت واشنطن مع نظام مبارك بطريقة مماثلة، وفعلت ذلك مع حكومة السيسي أيضاً . فضلاً عن ذلك، إن الافتراض السائد في مصر بأن الولايات المتحدة دعمت «الإخوان المسلمين» خلال تظاهرات يونيو 2013 وما بعدها هو افتراض خاطئ: فبالأحرى، دعمت واشنطن حلاً سياسياً.

لقد لعب الجيش المصري دوراً أساسياً عقب الإطاحة بمبارك. فقد اعتبَر الجنرالات أن الانتفاضة وسيلة لتقويض سلطة الرأسماليين المحسوبين على السلطة خلال عهد مبارك، رغم حذرهم أيضاً من تغيير سياسي. ومن ثم في عام 2013، شعر الجنرالات بأن الشعب أراد تجريد «الإخوان المسلمين» من السلطة، فاعتبروا أيضاً أن ذلك يعود بالفائدة على مصالحهم. ومنذ الإطاحة بمرسي، أحجم المصريون عن الاحتجاج نظراً إلى درجة القمع المرتفعة بشكل استثنائي، وبسبب وجود رغبة واسعة في الاستقرار لتحسين الاقتصاد .

وفيما تخص السياسة الأمريكية، يتم تفسير ترويج الديمقراطية بطرق متعددة. فهي لا تعني بالضرورة أن واشنطن تستحدث ديمقراطية مفتوحة على مصراعيها، بل أنها تحاول إقناع من هم في السلطة بأن يكونوا أكثر انفتاحاً على الحريات المدنية وحقوق الإنسان. فحتى خلال عهد «الإخوان المسلمين»، لم تطالب الولايات المتحدة من مرسي أو حكومته أي شيء لأنها لم ترغب في التدخل في عملية الانتقال. وكان الاستثناء الملحوظ الوحيد حين تعرضت السفارة الأمريكية للهجوم وطالبت إدارة أوباما بحماية فورية، مما دفع بمرسي إلى التحرك.

وفي النهاية، لا يمكن الشبوء على الإطلاق بمستقبل «الإخوان المسلمين» . فقد تعود «الجماعة» إلى السلطة لتحكم من جديد بعد كونها في حالة من الخمول على غرار "حركة النهضة" الإسلامية في تونس. وتجهل الولايات المتحدة وغيرها من الدول كيفية تأثير الانهيار في عام 2013 على إيديولوجية «الجماعة» – ولا أحد يعلم ما إذا كانت ستصبح عنيفة، أو تبقى غير عنيفة نسبياً، أو تنظر ريثما تنهض مجدداً خلال حالة ثورية في المستقبل.

جماعة الإخوان المسلمين

2. الإخوان المسلمون.. المُصالحة المتوهَّمة[2]

أحمد الديباوي

02/09/2019

بات مألوفاً، منذ نحو ستة أعوام، بعد سقوط حكم جماعة الإخوان في مصر في 30 يونيو 2013، أن تنطلق، بين حين وآخَر، دعواتٌ ومبادَراتٌ فردية تدعو إلى إجراء مصالَحة بينها وبين الدولة المصرية التي عانَت منها لعقود طويلة منذ تأسيسها على يد حسن البنا، العام 1928، وحتى الآن.

بات مألوفاً منذ سقوط حكم جماعة الإخوان بمصر دعواتٌ ومبادَراتٌ فردية للمصالَحة بين حين وآخَر

مؤخراً؛ تداولت وسائل الإعلام المختلفة، عربياً وأجنبياً، أخبار دعوة أرسلها 1350 من عناصر جماعة الإخوان في السجون المصرية إلى المسؤولين في الدولة يطلبون العفو، معلنين رغبتهم في مراجعة أفكارهم التي اعتنقوها خلال انضمامهم للجماعة، واستعدادهم التام لاعتزال العمل السياسي والدعوي، والتخلي عن ولائهم للجماعة وقياداتها، وعن العنف، كما أعلنوا كذلك استعدادهم لدفع مبلغ مالي تحت أي مسمى يُتوصَّل إليه، سواء كفالة أو فدية، أو تبرع لصندوق "تحيا مصر" بالعملة الأجنبية؛ دعماً للاقتصاد المصري، ما من شأنه توفير ما يزيد على خمسة مليارات جنيه.

هل هي مبادرة جادة؟

ظروف الإعلان عن تلك المبادرة تشوبها الغرابة، وتعتورها المشكلات؛ فقد خرجت عبر رسالة من السجون المصرية، لتنتشر سريعاً على منصات التواصل الاجتماعي، حاملة اتهامات لقيادات الجماعة بأنهم لا يسعون لحلّ الأزمة، ولا يملكون أيّة رؤية للحلّ، ولعلّ هذا هو السبب في أن تخرج تلك المبادرة، سواء كانت بالتفاصيل المعلَنة نفسها أم لا، على تلك الصورة الفردية بعيداً عن التوجيه التنظيمي والقيادي للجماعة، وهو ما يؤكّد، في الوقت نفسه؛ أنّ تلك الجماعة

---

[2] الإخوان المسلمون.. المُصالحة المتوهَّمة | حفريات(hafryat.com)

تعاني داخلياً من تفكك بيّن وتضعضع لا يخفى، وتناقض بنيوي حاذ يؤكده تعليق نائب مرشد الإخوان والأمين العام للتنظيم الدولي، إبراهيم منير؛ إذ قال: "إن الجماعة لم تجبر أحداً من هؤلاء الشباب على الانضمام إلى صفوفها، ومن ثم فإن الباب مفتوح أمام من يرغب منهم في الانسحاب من التنظيم"، فضلاً عن ضعف ثقة معظم عناصرها في قياداتهم، ومدى إدراك كثير منهم استحالة عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثلاثين من يونيو!

اقرأ أيضاً: "الإخوان" والعمل السري: آخر العمليات الفاشلة للنظام الخاص

وليس خافياً؛ أن مبادرة شباب الإخوان تلك تتشابه، بشكل أو بآخر، مع مبادرة سالفة أُعلن عنها في تسعينيات القرن الماضي، لكن من جانب تنظيم الجماعة الإسلامية الإرهابية، وكان كل هدفهم، وقتذاك، الخروج من السجون فقط، فيما ظل الفكر المنطرف نفسه ثاوياً في أذهان عناصر أولئك الشباب.

مؤخراً أرسل 1350 من عناصر الجماعة في السجون دعوة يطلبون فيها العفو ويعلنون رغبتهم في مراجعة أفكارهم وها هو ذا الأمر نفسه يتكرر؛ فمجرد إعلان شباب تنظيم جماعة الإخوان المسجونين عن مبادرة "ساذجة" هكذا، إنما يُعد دليلاً على أنهم يحاولون إدراك ما يمكن إدراكه للخروج من السجون، دون وعي منهم بأن الدولة المصرية تعرف جيداً أنهم لم يغيروا قناعاتهم الذاتية وعقائدهم التنظيمية القائمة على السمع والطاعة، والمراوغة والانتهازية، واللعب على أوتار المظلومية والاضطهاد والبكائيات!

وإلا فأين مراجعاتهم الفكرية والأخلاقية تجاه أفكار جماعتهم الإرهابية التي أصّلها حسن البنا وسيد قطب وعبد القادر عودة ويوسف القرضاوي والسيد سابق، وغيرهم؟! الأمر الذي يثبت أن عناصر جماعة الإخوان لن يتخلوا عن المشروع الفكري والسياسي الذي بات يمثل ركناً ركيناً في أنفسهم.

حسن حنفي وأصفاد الأيديولوجيا

لكن الغريب أن تأتي تلك المبادرة بالتزامن، تقريباً، مع إعلان الدكتور حسن حنفي، أحد أكبر أساتذة الفلسفة في مصر والعالم العربي، في مقال له، ضرورة المصالحة مع جماعة الإخوان، وهو إعلان شبه متكرر من الرجل، منذ سقوط حكمهم وحل جماعتهم، فما فتئ الدكتور حنفي يدعو، بين حين وآخر، إلى احتواء الإخوان ومصالحتهم، متغافلاً تماماً عما اقترفوه، وما يزالون، من جرائم عنف وإرهاب، هم ومن يوالونهم من الجماعات والتنظيمات الإسلامية المسلحة.

ومع ذلك لا يلتفت الدكتور حنفي إلى كل هذا، زاعماً أن لهم "صفحات بيضاء!" لا تُنكَر، ومما يُعجَب منه؛ أن مقال الدكتور حنفي جاء زاخراً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، المُستلَّة من سياقها الزمكاني.

عناصر جماعة الإخوان لن يتخلوا عن المشروع الفكري والسياسي الذي بات يمثل ركناً ركيناً في أنفسهم

المشكلة، في نظري، أن الدكتور حسن حنفي لما يزل مكبلاً بأصفاد الأيديولوجيا، واختلافنا معه، ها هنا، ليس كونه صاحب فكرة مصيرها الرفض والاستنكار، بل لأنه يتغافل عن تاريخ الجماعة منذ التأسيس وحتى الآن، وهو تاريخ يفضح أية دعوة أو مبادَرة لما يسمى بالمصالحة؛ ذلك أن تأسيس الجماعة تأسيس هرمي، مبني على السمع والطاعة بحتم تغييب أي نسَق فكري أو معرفي لها، فهم لا يعترفون سوى بـ(الأنا) فقط، ولا يقيمون وزناً لـ(الآخَر)، فضلاً عن انتهاجهم العمل السري ولو كانوا في صدارة المشهد، الأمر الذي يبرز اعتراضنا على دعوة الرجل الذي تخونه الفلسفة ها هنا، كما خانته من ذي قبل؛ عندما كان يؤسس في حقل الثقافة المصرية لما يسمَّى باليسار الإسلامي!

ثم إننا نروم، بالفعل، القضاء على منهجيتهم ودعوتهم تلك، فهي أُس ما يسمى بالإسلام السياسي، الذي يسعى إلى تسييس الدين وتديين السياسة، ولن يتأتى ذلك سوى بعلمنة الدولة، وتأسيس رؤى عقلانية حرة تشتبك تطبيقياً مع التعليم والثقافة والفنون وشتى مجالات الحياة والواقع المعيش، فالحرية العقلية أساس المدنية الحديثة، على حدِّ تعبير المفكر المصري الراحل، إسماعيل مظهر.

3. أحداث 2013 . . عام سقوط «الإخوان» في مصر[3]

بدأ بسيطرة الجماعة على كل مفاصل الدولة. . وانتهى بوضعها على قائمة الإرهاب

الأحد 29 ديسمبر 2013 م

جندي مصري يحاول ضبط الجمهور بينما يصطحب محتجزا من أنصار الرئيس السابق مرسي

من جامع الفتح في القاهرة في أغسطس الماضي (أ.ف.ب)

القاهرة: محمد حسن شعبان

بنصف يقين استقبل المصريون عام 2013. كانت نتائج الاستفتاء على دستور وضعته جمعية تأسيسية هيمن عليها الإسلاميون، قد أعلنت قبل نحو أسبوع فقط من مطلع العام الجديد، مما أعطى انطباعا لدى قطاع واسع بأن جماعة الإخوان صعدت إلى قمة السلطة ولن تغادرها لزمن قد يطول.

لكن النبرة الواثقة لقادة «الإخوان»، الذين وضعوا أيديهم على مؤسستي الرئاسة والبرلمان، لم تخف القلق من تنامي تحركات احتجاجية تزعمها قادة جبهة الإنقاذ الوطني، التي تشكلت عقب إصدار الرئيس السابق محمد مرسي إعلانا دستوريا حصن قراراته، وضمت غالبية القوى المدنية، ورموز المعارضة المصرية. وترقب الجميع في مصر إحياء الذكرى

---

[3] أحداث 2013 .. عام سقوط «الإخوان» في مصر | الشرق الأوسط (aawsat.com)

الثانية للثورة في 25 يناير 2013، ليعرف ما إذا كان قادة جبهة الإنقاذ، الدكتور محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي، قادرين على الحشد في مواجهة أكبر فصيل منظم في البلاد بعد أن باتت معه السلطة أيضا.

جاء الحشد الجماهيري في ذكرى الثورة مفاجئا لمنظميها وللقوى الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان، لكن كان باديا أن تلك المظاهرات ربما تزعج أهل السلطة، لكنها لن تهدد مواقعهم.

عقب يوم واحد فقط من مظاهرات 25 يناير في ذكراها الثانية كانت القاهرة تحترق، ومدن القناة تشهد موجة عنف دامر على خلفية أحكام صدرت بحق متهمين في قضية مقتل 74 مشجعا كرويا في استاد بورسعيد، وأعلن مرسي حالة الطوارئ في مدن القناة يوم 27 يناير، وكانت تلك إشارة لموجة من المواجهات التي بدت عبثية بين معارضي «الإخوان» وقوات الأمن على امتداد البلاد، وبدأ البحث عن طريق جديد لـ "المقاومة".

وفي 26 أبريل أعلن ثلاثة شبان عن بدء حملة للتوقيع على وثيقة سحب الثقة من الرئيس السابق مرسي، والدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. واختار الشبان محمود بدر، ومحمد عبد العزيز، وحسن شاهين، اسم «تمرد» لحملتهم، ووعدوا بجمع 15 مليون توقيع قبل الثلاثين من يونيو وهو اليوم الذي دخل فيه مرسي إلى قصر الاتحادية الرئاسي.

وأعلنت «تمرد» في نهاية أسبوعها الأول عن جمع أكثر من 200 ألف توقيع على الوثيقة، وبدأ الرأي العام ينتبه. خلال أسابيع قليلة بدت استمارات حملة تمرد كطوق نجاة لغضب شعبي متنام ضد حكم جماعة الإخوان وحكومة الدكتور هشام قنديل، لا يجد طريقة إلى ترجمة فعالة، خاصة بعد أن بدأت الجماعة تكشف عن نيات «غير مطمئنة»، عبر مشروعات قوانين ناقشها «البرلمان الإخواني»، منها «محور تنمية قناة السويس»، «قانون تنظيم الحق في التظاهر»، «قانون السلطة القضائية»، وغيرها من مشروعات القوانين المثيرة للقلق.

وبينما واصلت استمارات «تمرد» انتشارها المذهل، في المقاهي، وأروقة المؤسسات الحكومية، والشوارع، والمنازل، سقط الرئيس السابق مرسي في أزمات متتالية بسبب تصريحات له أثارت الكثير من الجدل، وشكلت مادة خصبة للإعلامي الساخر باسم يوسف.

وفي ظل أجواء مشحونة أحرزت حملة تمرد تقدما ملحوظا، وباتت تتحدث عن ملايين الاستمارات المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، ولم يعد مستغربا أن تجد عشرات المواطنين يتحلقون حول فتاة لم تبلغ العشرين تطوعت بطباعة استمارة الحملة وراحت تجمع التوقيعات عليها.

جاء رد الفعل الإخواني ليعكس ثقة غير مبررة في النفس، خاصة مع اتساع التذمر في صفوف ضباط الشرطة والجيش، ودشنت قوى موالية لمرسي حملة «تجرد» لمواجهة «تمرد»، لكن بدا لمراقبين أن الصيغة الطفولية لرد فعل الجماعة يعكس عدم القدرة على قراءة واقع يتغير.

وفي هذه الأثناء كانت محكمة في مدينة بورسعيد (شرق القاهرة) قد بدأت في نظر قضية هروب مساجين إبان ثورة 25 يناير كان من بينهم الرئيس السابق نفسه، وبدا أن نتائج التحقيقات التي تولتها هيئة المحكمة تسير في اتجاه إدانة مرسي وجماعته.

تصاعد القلق بشأن المسار السياسي في مصر، وبدأت الأصوات الخافتة التي طالبت بتدخل الجيش تتعالى، وسط اتساع الأزمات والعجز عن توفير الطاقة اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء، فغرقت مدن مصرية في الظلام.

بدأ العد التنازلي لمظاهرات يوم 30 يونيو التي دعت لها «تمرد»، وسط ضبابية المشهد السياسي، وتصعيد خطاب قادة «الإخوان». وفي هذه الأثناء أطل الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة وسط قادة وضباط الجيش ليمهل القوى السياسية المتصارعة أسبوعا للتوصل إلى توافق سياسي.

وقال السيسي خلال كلمته يوم 23 يونيو، إن «إرادة الشعب المصري فقط هي التي تحكمني، وتخطئ من يعتقد أنه يمكن الوقوف والتصدي أمام هذه الإرادة أو مجابهتها بالعنف ولحن مسؤولون مسؤولية كاملة عن حماية هذه الإرادة.

بعد أسبوع من خطاب السيسي انتظر المصريون خطابا للرئيس السابق مرسي توقع البعض أن يحمل تسوية سياسية للأزمة مع المعارضة وتراوحت التكهنات بين أن يعلن مرسي الدعوة للاستفتاء على استمراره، وأن يعلن عن حكومة إنقاذ وطني، وتفعيل حوار وطني لتعديل دستور 2012.

بدأ الرئيس السابق خطابه مساء الأربعاء 26 يونيو، وانتهى منه بعد منتصف الليل، وبدا أثر الخطاب واضحا على وجه الفريق أول السيسي، الذي وعده مرسي بالاستجابة لكل مطالبه. وفي هذا الخطاب هاجم مرسي كل الأطراف بداية من منافسه في الانتخابات الرئاسية أحمد شفيق، مرورا بالقضاة، وحتى من وصفهم بالبلطجية من رجال الحزب الوطني المنحل «فودة من المنصورة، وعاشور من الشرقية»، مختزلا أزمة انقطاع الكهرباء في رشوة شاب لفصلها. أعلنت تمرد نجاحها في جمع ملايين التوقيعات من المصريين.

وفي صباح 30 يونيو بدت شوارع القاهرة شبه خالية من المارة ووسائل المواصلات والسيارات الخاصة. أغلقت المحال التجارية وأفرغ أصحابها محتوياتها وعنموا واجهاتها الزجاجية، خشية اندلاع أعمال عنف، لكن مع اقتراب غروب شمس اليوم، بدا للجميع أن ثورة غير مسبوقة تنهيأ، واحتفل ملايين المصريين على امتداد البلاد حتى منتصف الليل بنجاح دعوتهم. عصر اليوم التالي، أمهل الجيش القوى السياسية 48 ساعة للاتفاق على مخرج من الأزمة التي تعصف بالبلاد، وشدد على أنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب فسيعلن خارطة للمستقبل وإجراءات يشرف على تنفيذها بمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية. وعلى مدار الأيام الثلاثة اللاحقة لـ 30 يونيو تدفق المصريون بالملايين على ميادين رئيسة في المدن، وشهد ميدان التحرير أكبر مظاهرة في تاريخه، وأحاطت عشرات الآلاف بقصر الاتحادية الرئاسي (شرق القاهرة).

قبل انقضاء المهلة الممنوحة من الجيش، أعلن عن خطاب للرئيس، وبدأت التكهنات مجددا، وكعادته جاء خطاب مرسي طويلا، كرر فيه تمسكه بالشرعية عشرات المرات، وقدم ما عدها تنازلات بعد فوات الأوان، فسقف المطالب كان قد ارتفع، ولم يعد مقنعا الحديث عن تغيير الحكومة وتعديل الدستور.

وفي مساء 3 يوليو (تموز) ظهر الفريق أول السيسي في نهو تحيط به قادة الجيش وممثلو حملة تمرد وقادة القوى السياسية وشيخ الأزهر وبابا الأقباط، وأعلن استجابة الجيش لمطالب ملايين المصريين الذين احتشدوا مجددا في ميادين البلاد. عزل مرسي واستجاب الجيش لمطلب شباب تمرد بأن تخلى محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وعلق العمل بدستور 2012 لحين تعديله، واتفق على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية فيما عرف بـ "خارطة المستقبل".

أدى المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين القانونية يوم الخميس 4 يوليو كرئيس مؤقت لمصر. رفضت جماعة الإخوان الاعتراف بخارطة الطريق وتعهدت بإسقاطها، وأعلنت استمرار اعتصامها في ميدان رابعة العدوية وأضافت ميدانا جديدا أمام جامعة القاهرة، حيث جرت مواجهات دامية بين قوى إسلامية متشددة وأهالي منطقة بين السرايات (غرب القاهرة)، بالقرب من ميدان نهضة مصر.

رغم الاحتجاجات الإخوانية جرت عملية ترتيب البيت الداخلي سريعا، وجاء البرادعي كنائب للرئيس لشؤون العلاقات الدولية، بينما اختير الدكتور حازم الببلاوي كرئيس للوزراء بعد سلسلة من المفاوضات أبدى خلالها حزب النور السلفي تحفظه على مرشحين ينتمون إلى جبهة الإنقاذ. وبين مقاومة الداخل وضغوط الخارج ظهر الفريق أول السيسي خلال

حفل تخرج طلاب كليتي البحرية والدفاع الجوي يوم 24 يوليو، مطالبا جماهير الشعب بمنحه تفويضا لمواجهة ما سماه «العنف والإرهاب المحتمل»، وكانت صيغة التفويض هي حشد ملايين المصريين مجددا في ميادين البلاد، يوم الجمعة 26 يوليو.

وجد السيسي الدعم المطلوب شعبيا، وبقي السؤال بشأن كيفية التصدي للضغوط الخارجية، وهو سؤال تبدد سريعا بعد أن أعلنت المملكة العربية السعودية دعمها الكامل وغير المشروط لإرادة المصريين، وتوالى الدعم العربي من دولة الإمارات والكويت، وهو ما شكل اختراقا كبيرا للوضع الإقليمي والدولي، ومنح السلطة الجديدة في البلاد القدرة على السير قدما، خاصة مع الإعلان عن دعم مادي عربي بقيمة 12 مليار دولار.

اعتمدت الدبلوماسية الغربية سبيلا جديدة بمحاولة التوسط بين السلطات الجديدة وقادة «الإخوان» بدعم عربي من قطر والإمارات، وبينما تواصلت خطابات قادة الجماعة في رابعة العدوية تبشر بعودة مرسي إلى مقعده في القصر الجمهوري، كانت السلطات المصرية تلقي القبض تباعا على قادة الصف الأول بداية من المرشد العام للإخوان الدكتور محمد بديع، ونائبيه خيرت الشاطر ورشاد البيومي.

لم تتأخر المصادمات العنيفة بين جماعة الإخوان والسلطات الجديدة، وقتل العشرات في محيط اعتصام رابعة العدوية، أمام نادي الحرس الجمهوري الذي اعتقدت الجماعة أن الرئيس السابق لا يزال محتجزا به، كما قتل العشرات أيضا أمام النصب التذكاري للجندي المجهول (شرق القاهرة)، وبات الرأي العام مهيئا لتوقع صدام كبير.

أعلنت الرئاسة رسميا في الأسبوع الأول من أغسطس الماضي في بيان رسمي فشل المفاوضات، وهو البيان الذي سعت الولايات المتحدة من أجل تعطيله، مع تسريبات بقرب التوصل إلى تسوية بالإفراج عن قياديين إسلاميين مقابل تبريد اعتصام رابعة وخفض أعداد المعتصمين إلى النصف. وأقدمت السلطات على الخطوة المتوقعة وبدأت قوات الأمن في فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس، وسط مخاوف من موجة عنف دامٍ، وهو ما حدث بالفعل في عدة مدن مصرية سقط خلالها مئات القتلى. أظهرت السلطات الأمنية قدرة على استيعاب الضربات المتلاحقة لأنصار «الإخوان» وفرضت هيمنتها على الأرض، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وفرض حظر للتجوال في 14 محافظة مصرية.

تكفلت التحركات السعودية والإماراتية والدبلوماسية المصرية النشطة باستيعاب الضغوط الغربية، وهي تحركات عززها بدء خطوات خارطة المستقبل بتشكيل لجنة تعديل الدستور، التي عدت متوازنة وتعكس طيفا واسعا من القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد، وبدأت اللجنة عملها يوم 8 سبتمبر الماضي.

وفي 14 ديسمبر الحالي دعا الرئيس منصور المصريين إلى الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد الذي انتهت منه لجنة الخمسين مطلع الشهر نفسه، ويعتقد طيف واسع من المراقبين والسياسيين أن مرور الدستور في الاستفتاء بنسبة مشاركة مرتفعة سيكون بمثابة قطيعة مع النظام السابق وتؤسس لشرعية دستورية لثورة 30 يونيو.

ويترقب المصريون يومي 14 و15 يناير المقبل، وهما اليومان المقرران للاستفتاء على الدستور الجديد. لكن العام أبى أن ينقضي دون قرار حاسم. وعقب نحو سنة أشهر من العمليات المنكرة التي استهدفت رجال أمن وعسكريين، خاصة في سيناء، ثم طالت مدنيين في عدة مدن مصرية، وكان أعنفها استهداف مبنى مديرية الأمن بمحافظة الدقهلية بسيارة مفخخة يقودها انتحاري، مما أسفر عن مقتل نحو 16 شخصا وإصابة العشرات، قررت الحومة المصرية إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا يوم 25 من ديسمبر.

*أبرز المحطات في مصر لعام 2013

25 - *يناير 2013:

نظمت جبهة الإنقاذ الوطني مظاهرات حاشدة في عدة مدن مصرية، ضد حكم الرئيس السابق محمد مرسي.

26 -يناير 2013:

صدور أحكام بالإعدام والسجن بحق متهمين في قتل 74 مشجعا كرويا في القضية المعروفة إعلاميا بـ«استاد بورسعيد»، وهي الأحكام التي تسببت في موجة غضب بالقاهرة ومدينة بورسعيد خلفت عشرات القتلى.

27 -يناير:

إعلان حالة الطوارئ في مدن قناة السويس (شرق القاهرة).

26 -أبريل :

الإعلان عن بدء حملة تمرد لسحب الثقة من الرئيس السابق محمد مرسي.

23 -يونيو:

الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة يمنح القوى السياسية أسبوعا لتجاوز الأزمة السياسية في البلاد.

26 -يونيو:

مرسي يوجه خطابا للمصريين يتسبب في موجة من الغضب.

30 -يونيو:

ملايين المصريين تحتشدون في الميادين الرئيسة بالبلاد لسحب الثقة من مرسي والمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة.

1 -يوليو:

صدور بيان عن الجيش يمهل فيه القوى السياسية 48 ساعة للتوصل إلى حل سياسي.

2 -يوليو:

مرسي يوجه كلمة مسجلة إلى المصريين يتمسك فيها بشرعيته، ويطرح خارطة طريق تتضمن بدء حوار وطني والتوافق على التعديلات الدستورية.

3 -يوليو:

قادة الجيش يتوافقون مع قوى سياسية ورموز دينية على خارطة مستقبل تتضمن عزل مرسي وتعيين المستشار عدلي منصور رئيسا مؤقتا للبلاد لحين تعديل الدستور وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

4 -يوليو:

الرئيس المؤقت عدلي منصور يؤدي اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا للبلاد.

24 -يوليو:

الفريق أول عبد الفتاح السيسي يطلب من المصريين خلال حفل تخرج طلاب كليتي البحرية والدفاع الجوي منحه تفويضا لمواجهة "العنف والإرهاب المحتمل".

26 -يوليو:

المصريون تحتشدون مجددا في ميادين البلاد لمنح السيسي التفويض الذي طلبه.

7 -أغسطس :

الرئاسة المصرية تعلن فشل جهود الوساطة للتفاوض مع قادة جماعة الإخوان المسلمين.

14 -أغسطس:

قوات الأمن تفض اعتصامين لمؤيدي الرئيس المعزول في ميداني «رابعة العدوية» (شرق القاهرة) و«نهضة مصر» (غرب القاهرة).

16 -أغسطس:

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يصدر بيانا يعلن فيه دعم المملكة إرادة المصريين.

8 -سبتمبر :

بدء عمل «لجنة الخمسين» لتعديل الدستور.

14 -ديسمبر :

الرئيس عدلي منصور يدعو المصريين للاستفتاء على الدستور يومي 14 و15 يناير 2014.

25 -ديسمبر :

اعلان «الاخوان المسلمون» منظمة ارهابية.

جماعة الإرهاب وليس "الخير"

4. مؤيدو «مرسي» يدشنون حملة «جوعنونا» بعد ارتفاع الأسعار[4]

الخميس 31-07-2014 13:36 | كتب: ياسر علي, سعيد علي |

سيف الدين عبد الفتاح

أعلن عدد من قيادات التحالف الوطني لدعم الشرعية والمنضمين لـ«بيان القاهرة» و«وثيقة بروكسل» تدشين حملة جديدة لجمع توقيعات للمطالبة بإسقاط رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي تحت عنوان "جوعنـــونا"

عقب قرارات حكومة إبراهيم محلب، رئيس الوزراء، برفع الدعم، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار السلع والمنتجات في الأسواق بشكل جنوني .

وقال مصدر قيادي في «بيان القاهرة»، رفض ذكر اسمه، إن الحملة تهدف لجمع ملايين التوقيعات ضد «السيسي» والحكومة الحالية لسحب الشرعية منهما ، مشيرا إلى أن الحملة سوف تستمر حتى 25 يناير المقبل لإعلان ثورة جديدة ضد النظام الحالي.

وأضاف المصدر أن الحملة ستتحرك في مسارين الأول شعبي من خلال دعوة المواطنين للتظاهر ضد النظام الحاكم، والثاني قضائي حيث سوف يتم رفع دعوى قضائية باستخدام التوقيعات للمطالبة بإعادة الدعم على السلع الاستراتيجية باعتبار أن إلغاء الدعم يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل انخفاض الأجور.

وأشار إلى أن القائمين على الحملة على ثقة أنها ستكون بداية النهاية للنظام، خاصة أن أسعار السلع ارتفعت بشكل غير مسبوق وأصبحت الدولة على بعد خطوات قليلة من ثورة جياع، وأكد القائمون أن هذه الحملة بمجرد نزول أعضائها الشارع ومعهم الاستمارات الخاصة بها وجدوا تفاعلًا وإقبالًا كبيرين من جميع أطياف وفئات الشعب المختلفة.

وقال الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، إن البلاغات بدأت ضد «بيان القاهرة»، وضد حملة «جوعنونا»، والتهم كلها جاهزة، موضحًا أنها تهم لا أساس لها، مضيفا عبر «فيس بوك»: أستغرب من هؤلاء

---

4 مؤيدو «مرسي» يدشنون حملة «جوعتونا» بعد ارتفاع الأسعار (almasryalyoum.com)

الذين تقلقهم استمارة «جوّعْنونا»، ولم تقلقهم استمارة «تمرد» مضيفاً: يبدو أن استمارة "تمرد" كان وراؤها من تحميها .

المضللون!

5. 30يونيو . إرادة مص والمصريين[5]

الأحد 12 يوليه 2020

د. شريف درويش اللبان – د. علا عبد الجواد حسن

شهدت الحياة السياسية في مص بعد ثورة 25 يناير حالة واسعة من الحراك السياسي خاصة على صعيد عملية تأسيس أحزاب جديدة ، فبعد أن كانت أغلب أحزاب ما قبل الثورة محاصرة أمنياً وسياسياً ، مما أدي إلى ظاهرة الانفجار الحزبي، ولعل الدليل على تعطش المواطن المصري لممارسة حياة سياسية وعمل حزبي حقيقي أنه في اليوم التالي لسقوط نظام مبارك تم الإعلان عن تأسيس 13 حزبا على صفحات موقع التواصل الاجتماعي، و بتتبع إعلان تأسيس أحزاب جديدة وصل عدد الأحزاب التي تأسست خلال عام 2011 أكثر من 40 حزبًا، كما وصل عدد الأحزاب التي تم تأسيسها بنهاية عام 2012 حوالى 65 حزبًا، وهى ظاهرة شهدتها مختلف المجتمعات في بداية مرحلة التحول الديمقراطي .

وقد قامت جماعة "الإخوان" بتأسيس "حزب الحرية والعدالة"، أما السلفيون فقد أسسوا عدة أحزاب سلفية مثل "حزب النور" وهو الذراع السياسي لحركة الدعوة السلفية في الإسكندرية، وحزب "الأصالة" و"حزب الفضيلة". كما قامت الجماعة الإسلامية بتأسيس "حزب البناء والتنمية" . وشهدت تلك الفترة إنشاء عدة أحزاب بواسطة أعضاء سابقين في جماعة الإخوان مثل "الوسط" و"التيار المصري"، وقد قررت هذه الأحزاب خوض الانتخابات البرلمانية لعام 2011 .

وفي سياق متصل ، فاز التيار الإسلامي بالأغلبية البرلمانية ، وأصبح الإسلاميون القوة السياسية المهيمنة في مص، وذلك على الرغم من عدم مشاركتهم في ثورة يناير منذ البداية، فقد فاز "حزب الحرية والعدالة" بالغالبية العظمى من مقاعد البرلمان حيث حصل على (218) مقعدًا في البرلمان ، يليه "حزب النور" الذي حصل (108) مقعدًا .

---

[5] المركز العربي للبحوث والدراسات: 30 يونيو .. إرادة مصر والمصريين(acrseg.org)

ورغم الوعود الخادعة للجماعة بأنها لن تطرح مرشحًا رئاسيًا في انتخابات 2012، فإنها طرحت مرشحين هما خيرت الشاطر ومحمد مرسي، وترشح الأخير رسميًا للمنصب، وفاز به في الانتخابات بنسبة (51.73 %) ضد الفريق أحمد شفيق الذي حصل على نسبة (48.27%)، والذي اعتبره قطاع كبير من المصريين جزءًا من نظام مبارك البائد.

مرسي رئيسًا إخوانيًا فاشلًا

بدأ الرئيس محمد مرسي فترة رئاسته بإطلاق حملة الـ (100) يوم التي وعدها خلال حملته الإنتخابية، والتي تضمنت حل خمس مشاكل يومية في حياة المواطن المصري، وهي: استعادة الأمن، وضبط المرور، وحل أزمة الوقود، وتحسين رغيف العيش، وحل مشكلة القمامة. ولكن انقضت تلك الفترة دون إحراز أي تقدم ملموس، فقد انشأ نشطاء مصريون موقعًا إلكترونيًا بعنوان "مرسي ميتر" لمراقبة ما جرى تنفيذه من وعود الرئيس الإخواني، وبحسب ما رصده الموقع الذي كان يتابعه نحو 100 ألف مصري، فإنه تحققت أربعة بنود فقط من بين 64 بندًا من خطة مرسي، وذكر الموقع أن 43% من المصريين راضون عن الوعود التي نفذت في حين أن 57% منهم غير راضين، وبهذا فقد الرئيس الإخواني تأييد الأغلبية الطفيفة التي فاز بها في الانتخابات في الأشهر الثلاثة الأولى من ولايته.

وأكد استطلاع لمركز معلومات مجلس الوزراء، أن 37.2% من المصريين لم يسمعوا عن برنامج الـ 100 يوم الذي طرحه الرئيس الإخواني مرسي، في حين توقع 18.2% من المستطلعين ان تحقق الرئيس النتائج المأمولة منه، بينما اعتبر 46.2% من المستطلعين أنه سيحقق نتائج جزئية، وبالرغم من عدم ظهور أي تقدم ملموس للمصريين إلا أن مرسي أكد تحقيق 65% من تلك الوعود أثناء خطابه الذي ألقاه في الاحتفال بذكرى نصر أكتوبر..!.

ومن بين الحماقات التي ارتكبها الرئيس الإخواني في بداية حكمه، قيامه بإصدار قرار بعودة مجلس الشعب في 8 يوليو 2012، والذي أصدرت المحكمة الدستورية العليا قبل الانتخابات الرئاسية حكماً بحله في 14 يونيو 2012، لعدم دستورية القانون الانتخابي الذي تمت على أساسه العملية الانتخابية، لذا وجد "مرسي" نفسه في صراع مع السلطة القضائية، التي رأت في ذلك تعديًا سافرًا على استقلالية القضاء، خاصة أن أحكام "الدستورية العليا" واجبة النفاذ، فهو انتهاك للقانون والأحكام الصادرة عن المحاكم وسماه البعض "انقلابًا" على القضاء المصري، إذ أنها بداية غير مبشرة وتعتبر سابقة خطيرة لم يجرؤ على فعلها الرئيس السابق مبارك الذي نفذ احكامًا صادرة من المحكمة الدستورية مشابهة بحل مجلس الشعب مرتين في عهده.

الإعلان الدستوري وبداية سقوط الإخوان

في 22 نوفمبر 2012، أصدر الرئيس الإخواني محمد مرسي إعلانًا دستوريًا تضمن ما وصفه بالقرارات الثورية، على رأسها تحصين الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية، وعدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية من قبل أية جهة قضائية، بالإضافة إلى إعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل والشروع في قتل متظاهري 25 يناير، وتعيين نائب عام جديد " طلعت عبد الله" .

وترتب على هذا الإعلان انقسامٌ واضح في آراء الكتلة الوطنية ومواقفها، وتحول الانقسام إلى الشارع المصري بين مؤيد ومعارض ومظاهرات إخوانية محدودة بالتأييد ومظاهرات عارمة لسائر جموع المصريين بالمعارضة في أنحاء الجمهورية، وقد اعتبر الشعب المصري الإعلان الدستوري الخطوة الأولى نحو صناعة ديكتاتور جديد .

فالإعلان الدستوري كان الخط القاسم بين صفوف المصريين، حيث تظاهر مؤيدو مرسي أمام قصر الاتحادية فيما تجمع معارضوه في ميدان التحرير، ليعود الميدان أيقونة للثورة ضد حكم جماعة الإخوان ورئيسها، وتظهر فيه شرارة غضب الشعب على حكم الإخوان.

التراجع عن الإعلان الدستوري

في 9 ديسمبر 2012، أصدر مرسي إعلانًا دستوريًا جديدًا قام بموجبه بإلغاء الإعلان الدستوري الذي صدر في نوفمبر، وأبقى من بنوده تحصين قرارات الرئيس وعدم جواز الطعن عليها من أية جهة، مع إلزام الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الانتهاء من صياغة مواد الدستور في 6 أشهر وطرحه للاستفتاء الشعبي بشكل سريع في 15 ديسمبر، بعيدًا عن رقابة القضاء، ودون تقديم أية تنازلات أمام سائر التيارات السياسية والمجتمعية الأخرى، وهو ما قوبل برفض الشارع، واتهامه للإخوان بمحاولة وضع دستور يخدم أهداف الجماعة وليس الدولة، وبالتالي فلم يؤدِ الإعلان الجديد إلى أية تهدئة في الشارع المصري.

تزامن صدور الإعلان الدستوري مع ممارسة جماعة الإخوان وحلفائها ضغوطًا مباشرة على المحكمة الدستورية العليا، لتعطيلها عن نظر قضايا تتعلق بدستورية قانون تشكيل الجمعية التأسيسية. كما أسهمت في إشعال أجواء الاستقطاب الديني الطائفي، من خلال تعبئة التيار الإسلامي ضد ما اعتبرته الجماعة محاولات القوى السياسية الأخرى والأقباط

المساس بالهوية الإسلامية ومرجعية الشريعة، ثم وصل الأمر إلى التحريض المباشر من قيادات الجماعة لشباب الإخوان بالاعتداء على التيارات السياسية الأخرى التي كانت معتصمة وقتذاك أمام قصر الاتحادية الرئاسي.

وقد نتج عن تلك المعارضة قيام المظاهرات في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية، مما أدى لنشوب صدام بين معارضي الإعلان الدستوري ومؤيديه من الإخوان حيث أسفر عن سقوط عديد من القتلى على أسوار قصر الإتحادية والرئيس الإخواني يقبع بداخله، وعندما أحس بغضب جموع الشعب المصري، فر هاربًا كالفأر المذعور من أحد أبواب القصر الخلفية خوفًا من أن يفتك به الثوار الغاضبون لمقتل زملائهم على يد الجماعة الإرهابية.

مقاطعة دستور الإخوان

وفيما يتعلق بالدستور التي تم إعداده بليل؛ فقد شهد هذا الدستور مقاطعةً فادحة وفاضحة من القوى السياسية المفترض أن تشارك في صياغته، وكذلك قاطعه الشعب في أثناء الاستفتاء عليه. ووُجهت عديدٌ من الانتقادات لهذا الدستور؛ حيث إنه عكس رؤيةً إسلامية أكثر منه وفاقًا مجتمعيًا، وعارضه الأقباط لأنه لا تحمي حقوق الأقليات، وعارضته جمعيات حماية المرأة لأنه لا يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، كما عارضته وسائل الإعلام لأنه لا تحمي حرية الصحافة والإعلام، وعمليًا فهو يفتح الطريق لأسلمة التشريعات الإعلامية، وقد ظهر هذا الأمر في عملية "أخونة" الإعلام المصري، حيث عين الرئيس مرسي أفرادًا مؤيدين للإخوان رؤساء تحرير، مما أثر على السياسات التحريرية التي أصبحت متوافقة مع رؤية النظام. كما ظهر جدالٌ مفتوح بين الإخوان ومختلف التوجهات في وسائل الإعلام، وتم رفع دعاوي قضائية ضد بعض القيادات الإعلامية مثل محمود سعد وباسم يوسف بتهمة ازدراء الأديان أو بتهمة إهانة الرئيس. وقد حاصر الإسلاميون مدينة الإنتاج الإعلامي حيث توجد مكاتب معظم القنوات الفضائية، وهددوا بقتل بعض القيادات الإعلامية، مما زاد من تصعيد هجمات وسائل الإعلام على الإخوان ورئيسهم. كما قاد الرئيس الإخواني محمد مرسي حملة ضد الفنانين والمثقفين وعين وزيرًا إخوانيًا للثقافة حاول فرض الرمز الإسلامي على النخبة الثقافية في مصر، فأقال عديدًا من كبار المسئولين في الوزارة، بما ذلك مدير الأوبرا المصرية، وعين بدلًا منهم أشخاصًا محسوبين على تيار الإسلام السياسي، مما أدى لاعتصام عديدٍ من المثقفين والفنانين والموسيقيين ومنتجي الأفلام أمام الوزارة.

مشروع "أخونة" الدولة المصرية

على صعيد آخر، تدهورت علاقة الإخوان بعد وصولهم للحكم بغيرهم من الفاعلين الإسلاميين في ذلك الوقت مثل السلفيين والأزهر. فبالرغم من دعم التيار السلفي للإخوان، فإن عديدًا من المواقف أدت لتوتر العلاقة بينهما، أهمها إعادة العلاقات المصرية الإيرانية، وهو ما رفضه التيار السلفي بسبب خلافاته العقائدية مع الشيعة، وقد تصاعد التوتر مع وصول أول وفد سياحي إيراني إلى الأقصر وأسوان، كذلك تصريحات بعض قيادات الجماعة، ومنهم محمد مرسي، قبل توليه المنصب، والتي عبر فيها عن قلقه من التيار السلفي في مصر باعتباره من التيارات المتشددة فكريًا، هذا فضلًا عن تأكيد رموز الجماعة المتواصل على أن السلفيين لا يفقهون في السياسة، بالإضافة إلى ما اعتبره التيار السلفي وحزب النور تراجعًا من قِبَل جماعة الإخوان عن وعودها للتيار السلفي؛ حيث لم يتم تمثيل التيار بصورة قوية لا في الحكومة ولا في تشكيل المحافظين. واستمر تدهور العلاقة بين الإخوان والتيار السلفي مع ظهور ما يسمى بـ "أخونة الدولة"، والمتمثل في قيام النظام باستبدال عدد كبير من كوادر الدولة بأخرى إخوانية. وبالرغم من عدم ممارسة الأزهر للسياسة، وعدم اعتباره جزءًا من تيار الإسلام السياسي، فقد ظهرت عديدٌ من الرؤى القائلة بسعي الإخوان للإطاحة بالدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر من منصبه بسبب توجهاته غير الموافقة مع فكر الجماعة، بل وبُنيت أكثر من محاولة لاقتحام مشيخة الأزهر، كما ربط البعض بين تكرار واقعة تسمم طلبة جامعة الأزهر وبين محاولات الإطاحة بشيخ الأزهر.

من ناحية أخرى، رافق الصعود السياسي للإخوان تغيرًا في بعض مواقفهم والتزاماتهم؛ فقد تغير موقفهم السياسي فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، ففي حين تبنت الجماعة قبل الثورة باتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل، إلا أنه في 17 أكتوبر 2012، نشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" خطابا وجهه "مرسي" إلى الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، أكد فيه مرسي على تمسكه بالاتفاقات الدولية، ووعد بتوسيع نطاق المعاهدات التي تتضمن إسرائيل، لكن ما أثار الجدل وقتها، هو عبارة "عزيزي وصديقي العظيم" التي ذُكرت بمستهل خطابه، وهو ما تخرج عن نطاق الدبلوماسية إلى نطاق العلاقات "الحميمة".

وفي سياق منفصل، تخلى الرئيس الإخواني محمد مرسي عن وعوده المتعلقة بتعاون الحكومة مع الفصائل السياسية الأخرى وتعيين نواب ومساعدين له من الأقباط والمرأة، بل إنه في المقابل استعان بالمقربين له في الجماعة من "أهله"

و"عشيرته" . وقد أدت هذه الممارسات إلى شعور الناس بأن الرئيس مرسي يُؤسس لديكتاتورية جديدة . وزادت الشكوى من أنه لن يكون رئيسًا لكل المصريين، بل رئيسٌ لجماعته فقط.

وزادت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تدهورًا في عهد مرسي . ففي عهد الرئيس مبارك عمل النظام على توفير الخدمات للمناطق الفقيرة، مما أكسبه تعاطف الناس لأنه يلبي احتياجاتهم. ولكن بعد توليهم الحكم تبين للإخوان أن الأمر يختلف عند توفير خدمات لبلد ها ما يقرب من (90) مليون مواطن وقتئذٍ. كما زادت أسعار السلع الرئيسة، وفشلت الحكومة في توفير الخدمات الأساسية، وزادت البطالة، وانتشرت الاضطرابات والمظاهرات في كل مكان وتم قمعها بالقوة، كما تدهورت السياحة، وبالتالي أثبت النظام عدم قدرته على إدارة الدولة، وإدراك الشعب عدم قدرة الإخوان على تحقيق آمالهم، وأنهم انقضوا على الثورة، ويسعون فقط لتحقيق مصالح الجماعة، وأنهم ليسوا بأفضل من نظام مبارك، ويريدون أخونة الدولة.

وقد أدت كل هذه التوترات والممارسات السلبية لمرسي والجماعة إلى تجمهر الشعب ضدهم في ثورة عارمة في 30 يونيو 2013، للمطالبة بإسقاط الجماعة ورئيسها . وفي الثالث من يوليو 2013، انحازت القوات المسلحة المصرية وقيادتها المتمثلة في الفريق عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة إلى ثورة الشعب المصري، لكي ينصاع الرئيس الإخواني محمد مرسي لثورة الشعب وقواته المسلحة، وهو ما أدى إلى تجنيب مصر ويلات حرب أهلية ما كانت لتنتهي حتى وقتنا هذا، لو لم يتخذ الشعب وقواته المسلحة هذه الخطوة الشجاعة التي غيرت مسار التاريخ ليس في مصر وحدها، بل في المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط، إن لم يكن في العالم كله.

سقوط حكم الإخوان في مصر

انتهى العام الأسود من حكم جماعة الإخوان الذي تولى فيه مرسي رئاسة مصر بتجمهر الحشود ضده في 30 يونيو 2013 في ثورة لم تشهد مصر لها مثيلاً في التاريخ الحديث والمعاصر، وذلك في ميدان التحرير وغيره من الميادين مطالبين بتنحي الرئيس وإسقاط حكم مرشد الجماعة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة .

وسبق هذه المظاهرات بشهرين قيام أكثر من 22 مليون مصري بالتوقيع على استمارات "تمرد" ، والتي تطالب بسحب الثقة من الرئيس الإخواني، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، لكن مرسي لم يستجب لذلك. وفي المقابل أطلق "عاصم

عبد الماجد" القيادي بالجماعة الإسلامية حملة "تجرد" ، والتي سعت لتجميع التوقعات المؤيدة لاستكمال الرئيس مرسي لفترته الرئاسية.

وتدخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأعلن إعطاء مهلة ثماني وأربعين ساعة للوصول لحل بشأن الاحتجاجات، ولكن مرسي رفض التفاوض مع المعارضة، لذا قامت القوات المسلحة المصرية في الثالث من يوليو 2013، باستدعاء شيخ الأزهر وبابا الكنيسة الأرثوذكسية ورموز القوى الوطنية المعارضة لحكم الإخوان وممثل حملة "تمرد"، بل ووجهت الدعوة للدكتور سعد الكاتاتني كممثل لجماعة الإخوان ، ولكنه رفض المشاركة، لوضع خارطة لمستقبل هذا الوطن في تلك اللحظة الفارقة التي تهدد فيه كيان الدولة وتماسكها ، وتم عزل مرسي استجابة للاحتجاجات الهائلة ضده لينتهي بذلك حكم الإخوان لمصر. ووفقاً للدستور، تم تنصيب رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيساً لمصر لفترة انتقالية، على أن يتم بعد ذلك إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة، كما قامت القوات المسلحة بإغلاق الأبواق الإعلامية الإخوانية.

المشهد السياسي بعد سقوط مرسي

ثمة ملامح لثورة 30 يونيو تتمثل في حجمها ، حيث خرج المصريون بالملايين للشوارع، فضلاً عن انتشارها ، خاصةً أنها وصلت إلى المحافظات المصرية، وبالتالي فقدت القاهرة وميدان التحرير مركزيتهما برغم قوة الحشد فيهما ، هذا الانتشار الأفقي شمل محافظات ومدن الدلتا والصعيد الذي كان محسوباً على القوى الإسلامية. من ناحية أخرى، انتشرت الموجة الثورية لـ30 يونيو رأسياً ، فهذه المرة كانت عابرة للطبقات والشرائح الاجتماعية، فقد شملت الريف والبرجوازيات الحضرية وأجزاء من أرستقراطيات المدن الكبرى، وهي ظاهرة سسيولوجية لافتة تستدعي قيام علماء الاجتماع بتحليلها . واللافت أيضاً هو مشاركة فئات من غير المسيسين. إن خروج فئات متنوعة إلى الشارع ومساندة القوات المسلحة لها جاء تدليلاً على تعنت حكم الإخوان، وإثارته السخط العام لدى قطاعات عريضة ومتباينة من الشعب المصري.

ولا يغيب عن المشهد الحشد المؤيد لجماعة الإخوان المعتصم منذ أحداث الجمعة 28 يونيو 2013 في ميداني رابعة العدوية في مدينة نصر، والنهضة في الجيزة، غير أن تركيز الإخوان على مركزية الحشد، في مقابل انتشار المعارضين لهم أضعف من تكتيكات الإخوان في إجهاض ثورة 30 يونيو. كما أن تعامل مرسي الذي استخف بالمعارضين واعتبارهم مجرد ثورة مضادة أسهم في فشله وعدم قدرته على إدارة الأزمة، وبدا ذلك في خطابات مرسي التي اكتفى فيها بتوجيه

الهامات، وتفسير التظاهرات على أنها مجرد مؤامرة . في الوقت نفسه، غلب على خطاب جماعة الإخوان حالة الإنكار وربما الصدمة التي سببها ضخامة الحشود وراديكالية مطالبها .

وأكدت فترة حكم جماعة الإخوان فقر الرؤية العميقة لها للدولة ومحدوديتها ، والتي تعني مشروعًا منكاملًا للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، مما يستلزم إعادة التوازن بين المؤسسات السياسية والسيادية وعلاقتها بالمجتمع والمواطن، بما يجدد كيان الدولة ثم يوجه فلسفتها نحو الوعي بدورها وعمقها الاستراتيجي.

محاولات إسقاط الدولة

كشف عزل الرئيس المدعوم من جماعة الإخوان عن قابلية الجماعة للتحالف مع التيارات الأكثر تشددًا داخل الحالة الإسلامية، بل وربما قابلية داخلية في التكوين النفسي والتربوي لأفرادها للمواجهة المفتوحة مع الدولة بكل الأدوات والوسائل العنيفة فكرًا وسلوكًا مما أدخلها في سياق قانون الكيانات الإرهابية، وهو ليس سلوكًا جديدًا للجماعة، بل هو سلوك متأصل فيها منذ نشأتها المبكرة .

ولعل هذه الفكر المتطرف والسلوك الإرهابي هو ما حدا بأنصار الرئيس الإخواني محمد مرسي إلى الاحتشاد في ميداني رابعة العدوية والنهضة قبل 30 يونيو بأيام وشكلوا حركة (تجرد) التي قالوا أنها جمعت عددًا أكبر من التوقيعات، وبدأوا يتحدثون عن رفضهم المطلق لعزل الرئيس أو لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، حتى ولو كان الثمن أن تسيل أنهارًا، كما هددوا بحرق مصر، وعودة التفجيرات وكل إرثهم في العمليات الإرهابية ضد الدولة المصرية، وهو ما أدى وقوع مصادمات ضخمة بين الجماعة والدولة كان الهدف منها إسقاط الدولة.

ورغم وقوع مصادمات في التظاهرات المستمرة التي قامت بها أنصار مرسي وحالات وفاة من مختلف الأطراف مثل أحداث الحرس الجمهوري وأحداث المنصورة والقائد إبراهيم والمنصة وطريق النصر؛ إلا أن فض اعتصام "رابعة" يظل هو الحادثة الأكبر من حيث عدد الضحايا ، ولم تبذل قيادات جماعة الإخوان الموجودون في الاعتصام أي مجهود يُذكر سواء في الاستجابة للوساطات المحلية والإقليمية والدولية لفض الاعتصام سلميًا ، أو في محاولة تقليل أعداد المتواجدين من أنصارهم مع بدء عملية الفض التي تم التنويه عنها أكثر من مرة، وعقب الفض توالت عمليات العنف مثل أحداث رمسيس ومسجد الفتح واشتباكات المهندسين واقتحام قسم شرطة كرداسة ووقائع إحراق عشرات الكنائس بصورة جزئية أو كلية في عدة محافظات.

الجماعة بين الأزمة السياسية والمأزق الوجودي

كشفت أحداث العنف المأساوية التي أعقبت عزل الرئيس الإخواني أنه على العكس من المعارك المجربة لهذه الجماعة مع النظم الحاكمة، تلك التي خرجت منها أكثر قوة بفعل تعاطف المجتمع معها واحتضانه لها، تأتي الهزيمة الراهنة أمام المجتمع نفسه الذي أطاحت بها وهي على رأس الدولة، وهو ما يتجاوز حدود الأزمة السياسية إلى حد المأزق الوجودي الذي لابد وأن تصير الجماعة بعده غير ما كانت قبله، وقد تجاوز الأمر ذلك إلى تلاشي وجود الجماعة مع مرور السنوات، وأن ثورة 30 يونيو قامت دون مراء بكتابة شهادة الوفاة لجماعة الإخوان، التي اندثر أنصارها في الداخل، وصار قادتها فلولٌ تخدمون في بلاط أنظمة تناصب الدولة المصرية العداء.

ورغم أحداث العنف، وتشكيل تحالف دعم الشرعية المؤلف من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وبعض الفئات الرافضة لإجراءات 3 يوليو 2013، ومحاولات عرقلة خطوات خارطة المستقبل التي تم الاتفاق عليها؛ إلا أن الدولة المصرية استكملت خارطة المستقبل، حيث تولى رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة الدولة مؤقتاً وقام بتشكيل حكومة، وأصدر إعلاناً دستوريًا ينص على ثلاث خطوات تتمثل في صياغة دستور جديد ثم تجري انتخابات برلمانية وتختتم بانتخابات رئاسية، غير أن تطور الأوضاع السياسية على الأرض وتزايد أعمال العنف فرض الحكومة الانتقالية بإعلان حالة الطوارئ في أغسطس 2013 لمدة ثلاثة أشهر، وذلك عقب انتهاء المظاهرات المؤيدة لشرعية الرئيس مرسي والإخوان بفض اعتصامي رابعة والنهضة. وفي 23 ديسمبر 2013، تم حظر الجماعة وأنشطتها ومصادرة جميع أموالها لنشر الفوضى والإرهاب والقتل واستغلال الدين، كما تم القبض على عديد من أعضاء جماعة الإخوان.

وفي 25 ديسمبر 2013، أعلن مجلس الوزراء في بيان أن جماعة الإخوان جماعة إرهابية، وذلك إثر اتهامها بتفجير مبنى مديرية أمن الدقهلية، كما تم إقرار توقيع العقوبة على كل من يشترك في نشاط الجماعة أو ينضم إليها، أو يروج لها بالقول أو الكتابة أو بأي طريقة أخرى، وكل من يمول أنشطتها. وتضمن البيان أيضاً تكليف القوات المسلحة وقوات الشرطة بحماية المنشآت العامة، على أن تتولى الشرطة حماية الجامعات لضمان سلامة الطلاب من ممارسات الجماعة. وقد قدم البيان في سياقه مرجعية تاريخية للتدليل على أن الجماعة على مدار تاريخها لا تعرف إلا العنف أداة لتحقيق أهدافها، وذلك بدءاً من اغتيال القاضي الخازندار واغتيال رئيس الوزراء النقراشي (باشا) في أربعينيات القرن الماضي، وحتى

أحداث الإخادية في 2012، وجرائم التعذيب في رابعة، مرورًا بمحاولة اغتيال الرئيس الراحل عبد الناصر في الخمسينيات من القرن الماضي، واغتيال الشيخ الذهبي والرئيس الراحل محمد أنور السادات في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

خطى واثقة في إدارة المرحلة الانتقالية

كان من أبرز إنجازات تلك المرحلة الانتقالية إعادة النظر في ترتيب الأولويات بهدف تقديم الانتخابات الرئاسية على البرلمانية، وقد تم تشكيل لجنة الخمسين لتعديل الدستور الإخواني وطرح الدستور الجديد للاستفتاء في يومي 14 و15 يناير 2014، وبعد إقرار التعديلات الدستورية بدأت إجراءات الانتخابات الرئاسية، وفي 26 مارس 2014 أعلن المشير عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع (آنذاك) استقالته من القوات المسلحة، وتقدم بأوراق ترشحه للرئاسة في الأول من أبريل من العام نفسه وسط تأييد شعبي غير مسبوق من جموع المصريين، وفاز بمنصب الرئيس بفارق كبير على منافسه الوحيد حمدين صباحي ليحلف اليمين رئيسًا للجمهورية في 7 يونيو 2014، لتبدأ مصر مرحلة جديدة من تاريخها.

وفي التاسع من أغسطس 2014، حكمت المحكمة الإدارية العليا بحل حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان لعدم اعترافه بثورة 30 يونيو، وإطلاقه لفظ انقلاب على ما حدث في الثالث من يوليو، كما حكمت بمصادرة أمواله وممتلكاته لتؤول إلى الدولة. وأوضحت المحكمة أن المنتمين للحزب خرجوا ضد وحدة الوطن وعملوا على انقسامه وعدم استقراره بعد ثورة 30 يونيو، فنشروا الفوضى والعنف وهددوا السلام الاجتماعي.

ومن هنا، احتفظت جماعة الإخوان بأجندة ورؤية خاصة لدورها في مرحلة ما بعد مبارك، حيث كانت الجماعة ترى أن الفرصة سانحة لأن تحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية، وأن تصوغ ترتيبات الانتقال بما يخدم مشروعها السياسي، حتى وإن دفعها ذلك إلى التناهم المنفرد مع المجلس العسكري الذي تولى مسئولية وضع ترتيبات مرحلة ما بعد مبارك. لم تخل القوى السياسية الأخرى من تناقضات وتضاد أيضًا في الرؤى والأهداف حال بينها وبين الحفاظ على جبهة موحدة طوال المرحلة الانتقالية. لكن في الوقت الذي توحدت فيه معظم هذه القوى في بداية المرحلة الانتقالية على أهمية التوافق على الدستور، كانت الجماعة وحلفاؤها في التيار الإسلامي يسيرون في اتجاه آخر، يضمن لهم هيمنة سريعة على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، ومن ثم التحكم في كتابة الدستور. وقد تطلب الأمر في أحيان كثيرة أن تصطف الجماعة مع المنظومة السلطوية نفسها التي اندلعت ضدها الثورة، في مواجهة سائر القوى السياسية. وعندما كانت الجماعة تتعرض لأزمات نتيجة توتر علاقتها مع المؤسسة العسكرية في بعض الأوقات كانت

تحاول ترميم علاقتها بالقوى السياسية الأخرى، لكن بهدف تكتيكي ومرحلي، إذ سرعان ما كانت تنقض أو تلتف على اتفاقاتها، وتعود لمنهجها الإقصائي مجددًا. استمر الإخوان في اتباع هذا المنهج حتى عزل رئيسها محمد مرسي، بل إن تجربتهم القصيرة في الحكم كشفت عن منهجهم الاستبدادي والإقصائي في إدارة البلاد، وهو ما يثير نوبات من الضحك والسخرية عندما يتحدث أعضاء الجماعة ورموز عام حكمها الأسود على الشاشات عن ديمقراطية مرسي في الذكرى الأولى لوفاته . . ! ! .

6. الإخوان.. والسلطة[6]

الإخوان.. 90 عاماً بحثاً عن السلطة من القاهرة لتل أبيب

بوابة أخبار اليوم الإثنين، 28 يونيو 2021

خالد عبد الحميد

يوماً بعد يوم تُثبت الوقائع والأحداث المتتالية مدى الخديعة الكبرى التى تعرض لها الشعب المصري على مدار أكثر من 90 عاماً من جماعة إرهابية تسعى للحكم والسلطة أطلقت على نفسها اسم "الإخوان المسلمين"، بعد أن درست سيكولوجية المجتمع المصري الذي يميل إلى الدين بطبعه وينحاز إلى كل من يرفع لواء الدعوة إلى الله.

الدين كان هو الحل السحري للسيطرة على قلوب وعقول المصريين، فتم رفع شعار «الإسلام هو الحل» ليجذب إليه عشرات من الملايين من أبناء الشعب المصري الذي انخدع بالخطب والشعارات، حتى وصل الأمر إلى أن القول بأن من يعادى الإخوان.. فهو ضد الدين، ومن يناصرهم.. يناصر الدين وتحول الجماعة الماسونية صنيعة المخابرات البريطانية إلى وكيل الله على الأرض وحامل لواء الدين والدعوة إلى الله.

ظلت جماعة الإخوان الإرهابية تسيطر على قلوب وعقول قطاع كبير من المصريين حتى عام 2011 والذي يمثل نقطة فارقة فى تاريخ الجماعة وعلاقتها بالشعب المصري، بعد أن تخلت الجماعة عن منهج «المظلومية» والاضطهاد الذي كان سلاحهم لسنوات طويلة لجمع أكبر عدد من المؤيدين والأنصار إليهم، وظهر نشاطها على السطح لأول مرة بعد أن كانوا يمارسون نشاطهم فى السر.

ظن الإخوان أن مصر دانت لهم فاستغلوا نجاح مخطط مخابراتي دولي لضرب أمن واستقرار مصر بثورة فى 2011 كان هدفها ضرب مؤسسات الدولة وتفتيت جيشها القوى، وقفزوا على الحكم فى عام 2012 لتتوقف عقارب الساعة فى مصر ولم تستأنف حركتها إلا فى 30 يونيه 2013 عندما انتفضت عشرات الملايين من أبناء الشعب المصري لطرد عصابة الإخوان من السلطة وتطهير البلاد من فلولهم ومحاكمة قياداتهم على الجرائم التى ارتكبوها فى حق الشعب.

---

[6] الإخوان.. 90 عاماً بحثاً عن السلطة من القاهرة لتل أبيب | بوابة أخبار اليوم الإلكترونية (akhbarelyom.com)

تاريخ الإخوان الدموي وأطماعهم في السلطة والوصول للحكم لم ولن ينتهي، الأمر الذي قررنا معه فتح هذا الملف «الكاشف» لنوايا وأطماع هذا التنظيم الدولي لجماعة الإخوان الإرهابية الذي انتشر في أكثر من 80 دولة حول العالم، خاصة بعد تحالف الإخوان مع اليمين المتطرف الإسرائيلي ومشاركة أحد عناصر الجماعة الإرهابية في حكومة تل أبيب الجديدة ليضرب بكل الشعارات السابقة عرض الحائط والتأكيد على أن جماعة الإخوان لم تكن يوماً جماعة دينية ولا إسلامية ولم يكن في أجندتهم يوما نصرة الشعب الفلسطيني ولا عدالة قضيتهم حتى تغير شعارهم من (ع القدس رايحين شهداء بالملايين إلى) (ع القدس رايحين عملاء بالملايين) هذا هو الشعار الحقيقي الذي حاولت الجماعة إخفاءه عن المسلمين عامة والمصريين بصفة خاصة، فهم لا يتورعون عن التحالف مع الشيطان مقابل تحقيق مصالحهم، فقد سبق لهم أن التعاون مع أجهزة مخابرات معادية لمصر مثل المخابرات البريطانية، وربطتهم مصالح وثيقة مع أنظمة حكم ودولاً معادية لمصر وخير دليل على ذلك تعاونها مع المحتل الإسرائيلي، وكفى بذلك دليلاً على خيانة وعمالة هذه الجماعة الإرهابية. نكشف في هذا الملف التاريخ الأسود لجماعة الإخوان وتعاونهم مع من تحقق مصالحها حتى ولو اختلفوا معهم في الأيدلوجية أو الديانة.. المصلحة هي من تحكم علاقات الإخوان بأي طرف أو جهة.

نبدأ الملف

بأحدث ما فيه على الساحة السياسية، حيث فوجئنا بانضمام منصور عباس القيادي الإخواني للحكومة الإسرائيلية الجديدة بزعامة اليميني المتشدد دينيا نيفتالي بينيت وتحالفه معه وتكوين ائتلاف حكومي وأظهرت الصور التي تم التقاطها لمنصور عباس وبينيت العلاقة الحميمية بينهما، حتى إن «الإخواني» منصور سبق وأعلن في وسائل الإعلام الإسرائيلية أنه فخور بانتمائه للدولة الإسرائيلية اليهودية.

علامات استفهام عديدة برزت بعد انتشار اللقطة التاريخية التي جمعت بين السياسي الإخواني من الأقلية العربية في إسرائيل، منصور عباس، والذي بدا مبتسماً إلى جوار الزعيم اليهودي المتطرف بينيت وحلفائه في البرلمان.

وقد ساعد اشتراك الطرفين في هدف الوقوف في وجه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، في دفع منصور عباس إلى المسرح السياسي إذ حقق الفصيل الإسلامي الصغير أغلبية بسيطة مع الأحزاب اليهودية لعزل نتنياهو وقد تحقق لهم ما سعوا إليه، وأصبحت القائمة العربية الموحدة، أول حزب ينتمي للأقلية العربية التي تمثل 21% من سكان إسرائيل،

يشارك في حكومة إسرائيلية، لكنه يواجه انتقادات في الضفة الغربية وفي غزة، حيث ينظر لما قام به باعتباره الخيار وعمالة لإسرائيل.

وفي خضم تلك الأحداث، تداول النشطاء على نطاق واسع بمواقع التواصل الاجتماعي تصريحات سابقة لعباس كان يتحدث فيها عن الرئيس المخلوع محمد مرسي وينعته بـ«الشهيد»، ويؤكد أنه «يمثل رمزاً لكل الشباب العربي»، وأن «استشهاده يمثل محطة مهمة» - على حد زعمه.

ولمن لا يعرف منصور عباس، فإنه يبلغ من العمر (47 عاماً) ويعمل طبيب أسنان، تغاضى عن خلافاته السابقة مع نفتالي بينيت، رئيس الوزراء الجديد والزعيم السابق لتنظيم المستوطنات اليهودية، وأحد المدافعين عن ضم معظم الضفة الغربية المحتلة، وقال إنه يأمل في تحسين أوضاع المواطنين العرب الذين يشكون من التمييز وإهمال الحكومة، بحسب زعمه.

عباس ينتمي لبلدة المغار القريبة من بحيرة طبرية التي يتألف سكانها من المسلمين والدروز. وحزبه هو الجناح السياسي للفرع الجنوبي من الحركة الإسلامية في إسرائيل التي تأسست عام 1971 وترجع أصولها إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقبل إقرار اتفاق الائتلاف طلب عباس موافقة مجلس شورى الحركة الإسلامية. وأنشق حزب عباس عن التحالف العربي الرئيسي في إسرائيل (القائمة المشتركة) قبل انتخابات 23 مارس، وذلك بعد أن لجأ دون أن يحقق أي نجاح، بالعمل مع نتنياهو وفصائل يمينية أخرى. وينتقد كثيرون من عرب إسرائيل نهج عباس، ويتساءلون كيف له أن يبرر الانتماء لحكومة تفرض احتلالاً عسكرياً على الفلسطينيين في الضفة، وحصاراً على قطاع غزة.

تحدث ذلك في الوقت الذي تتشدق فيه جماعة الإخوان بأنها في عداء مستمر مع المحتل الإسرائيلي ودعواتها «المضللة» للشعوب الإسلامية بالتوجه لفلسطين لتحرير القدس من أيدي الصهاينة رافعين شعاراتهم المزيفة «ع القدس رايحين شهداء بالملايين»، والأدهى من ذلك علاقاتها النارية بحركة حماس وهي الذراع العسكري للجماعة! عملية تضليل كبرى تمارسها جماعة الإخوان في هذا الملف، فهي تارة تقيم علاقات حميمة مع اللوبي الصهيوني وبينهما مشاريك مشتركة داخل وخارج تل أبيب، في الوقت الذي تعلن فيه الجهاد ضد أصدقائها في إسرائيل عن طريق جناحها

العسكري حماس والتي تظهر أمام العالم كحركة مقاومة فلسطينية وهي في حقيقة الأمر تنفذ مخطط «إسرائيلي إخواني» لقتل القضية الفلسطينية وتهجير أهالي غزة في سيناء كما كان مخطط في 2011 وأفشلته ثورة 30 يونيه 2013.

وهذا يدعونا

إلى الرجوع بعجلة الزمن للوراء لأكثر من 90 عاماً عندما أسس الساعاتي حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين بتعليمات من المخابرات الإنجليزية عام 1928.

ففي عام 1927 انتقل حسن البنا للعمل بمدرسة ابتدائية بمدينة الإسماعيلية التي كانت مركزاً للنفوذ الأجنبي سواء من الجانب الاقتصادي أو العسكري. وشهدت تلك الفترة انهيار الدولة العثمانية في تركيا، وفي مارس عام 1928 قام البنا وستة من العاملين بمعسكر العمل البريطاني بتأسيس جماعة الإخوان المسلمين بهدف تجديد الإسلام، بحسب دائرة المعارف البريطانية.

وقد افتتحت الجماعة أفرعاً لها في جميع أنحاء الدولة المصرية، وكان كل فرع يدير مسجداً ومدرسة ونادياً رياضياً، وسرعان ما انتشرت عضويتها.

وفي ثلاثينيات القرن العشرين انتقل البنا إلى القاهرة، وخلال الحرب العالمية الثانية نمت الجماعة بشكل كبير جعلها عنصراً فاعلاً في المشهد المصري وجذبت عدداً كبيراً من الطلبة والموظفين والعمال.

وكان العديد من هؤلاء ينظرون للحكومة المصرية باعتبارها خائنة للقضية الوطنية.

وفي أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، انتشرت أفكار الجماعة في ربوع مصر وفي جميع أنحاء العالم العربي. وفي الوقت نفسه، أسس البنا جناحاً شبه عسكري- وهو الجهاز السري الخاص بجماعة الإخوان- بهدف محاربة الحكم الإنجليزي، والمشاركة بواحدة من حملات التفجيرات والاغتيالات.

ورغم أن هذا الهدف يبدو هدفاً وطنياً نبيلاً، إلا أن الجماعة في حقيقتها كانت تدين بالولاء للنظام البريطاني وهو ما يعكس «التقية» التي تتبناها الجماعة وهي أن تكذب طالما أن هذا الكذب يدافع عن مصالح الجماعة.

ولم ينكر حسن البنا نفسه علاقة الجماعة بالإنجليز بعد أن أكد في مذكراته أنه تلقى دعمًا من هيئة قناة السويس المملوكة للحكومتين الفرنسية والبريطانية بلغ خمسمائة جنيه مصري كمساهمة في بناء مسجد الإخوان بمدينة الإسماعيلية.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية بدأت بريطانيا تمول جماعة الإخوان وبعض الروابط والجماعات الإسلامية الأخرى لمساندتها، ووفق الوثائق الرسمية التي رفعت بريطانيا عنها السرية أنه حصل أول اتصال رسمي بين بريطانيا وجماعة الإخوان عام 1941، وفي 18 مايو 1942 عقد اجتماع في السفارة البريطانية مع أمين عثمان باشا رئيس وزراء مصر ونوقشت العلاقة مع الإخوان وفيه اتفقا على أن تتولى الحكومة المصرية سرًا دعم الإخوان وأنها ستحتاج في هذا للدعم البريطاني، كما أن الحكومة المصرية ستدخل عملاء موثوقًا بهم في صفوف الإخوان لتراقب الأنشطة عن كثب، كما ستتعاون الحكومة البريطانية بالمعلومات مع الحكومة المصرية في هذا الشأن.

وفرت بريطانيا الملاذ الآمن لحركات الإسلام الحركي في أوروبا منذ ذلك الحين، وكان لها العديد من الدوافع منها؛

- استخدام هذه الحركات لنشر الثقافة الأصولية التي ترفض التقدم والازدهار والتي تساعد بريطانيا في هيمنتها على المنطقة، ومن خلفها سارت الولايات المتحدة الأمريكية.
- اعتادت العقلية البريطانية الاستعمارية في نمط حكمها غير المباشر لمستعمراتها على تجنيد عدد من الاتباع والنخب والتي تساعدها في تنفيذ سياساتها الإمبريالية.
- استخدام دعم الجماعات الإسلامية كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

يتضح مما سبق أن العلاقات بين بريطانيا وجماعة الإخوان تذخر بتاريخ حافل من الدعم البريطاني للجماعات الأصولية بشكل عام، وجماعة الإخوان بشكل خاص، وقامت على ركائز محددة من بينها:

- المنفعة المتبادلة حيث تؤدي كل من بريطانيا وجماعة الإخوان الخدمات المتبادلة لدى الآخر، ففي حين توفر الأولى الغطاء الشرعي والسياسي للأولى لكي تلعب أدوارًا سياسية واستراتيجية في مصر والعالم، كما توفر لها البيئة التشريعية الملائمة والتي تجعل من بريطانيا ملاذًا آمنًا للهاربين منهم، فإن جماعة الإخوان توفر لها استثمارات بمليارات الدولارات، كما أن حركة أموال التبرعات العالمية للإخوان تمر عبر الأراضي البريطانية والتي تحتضن التنظيم الدولي للإخوان.
- وتسعى جماعة الإخوان عبر أذرعها المتعددة في أوروبا بتقديم نفسها كبديل إسلامي في محاولة منها لحشد التأييد الدولي لحكم الجماعة وأحزابها، وأن بديل عدم دعم المشروع الإسلامي الحضاري- على حد وصف الإخوان- سيمهد لدعم التنظيمات الأكثر تطرفًا مثل تنظيمي القاعدة وداعش.

- وسادت العلاقات بين بريطانيا وجماعة الإخوان ما يُعرف بـ«ميثاق الأمن»، وهو يسمح لجماعة الإخوان بالتحرك على ألا تكون بريطانيا هدفًا للإرهاب، إلا أن هذه المعادلة أحيانًا ما تتغير وفق المتغيرات الخارجية والداخلية، من بينها تعدد التنظيمات الإرهابية والذئاب المنفردة والتي يمكن أن تركب بعض

العلميات الإرهابية بعيدًا عن الإخوان أو بعلمهم مثل تفجيرات لندن 2005.

7. مستقبل الإخوان في مصر[7]

"مستقبل الإخوان في مصر" هو الكتاب الجديد الذي صدر ضمن سلسلة اقرأ عن دار المعارف للدكتور محمد شومان عميد كلية الإعلام بالجامعة البريطانية في 185 صفحة من القطع الصغير، وهو الكتاب الذي يستشرف فيه شومان سيناريوهات مستقبلية لتنظيم الإخوان الإرهابي، ولم يبدأ شومان مباشرة بسرد سيناريوهات المستقبل، لكنه اتكأ على ربط ماضيهم بخاضرهم في ظل التحول ما بعد 30 يونيو، وأيضًا أسباب فشل مرسي وكون الجماعة أصبحت غير مرغوبة شعبيا.

أسباب فشل مرسي

عدد الدكتور شومان أسباب لفشل مرسي كرئيس منها أنه لم يكن رئيسًا لكل المصريين وإنما واجهة للجماعة يتحرك بعصا القيادة وعصا التنظيم الدولي للإخوان، كما أنه وجماعته لم يكونوا يملكون رؤية واضحة لحكم مصر، إذا فإن الغرض الأساسي هو الوصول من أجل الوصول وليس الوصول من أجل الصالح العام، وكان من أهم أسباب الفشل هو التضاد الواضح في الرؤية والتخبط في القرارات والتناقض بين شعارات رفض التبعية للولايات المتحدة وتحرير فلسطين وبين التفاهم الاستراتيجي مع واشنطن، والادعاء المبطن بأن الإخوان مع الحكم المدني للدولة وفي الوقت نفسه الترويج بين صفوف التيار الإسلامي بأنه حكم إسلامي، والاستخدام المزدوج للشرعية الثورية والشرعية القانونية ونتائج الانتخابات، والفشل في مواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتسرع في محاولة السيطرة على كل مفاصل الدولة فيما عرف بأخونة الدولة أو مشروع التمكين.

رؤى الإعلام والفشل في التأثير على الرأي العام

هاجمت جماعة الإخوان مقر صحيفة الوفد وحصار مدينة الإنتاج الإعلامي مرتين خلال عام 2012، وبلغت كمية البلاغات المقدمة في إعلاميين خلال ستة أشهر أربعة اضعاف ما شهدته الأعوام الثلاثين من حكم مبارك، و24 ضعفا لما شهدته فترة الرئيس السادات، فقد لاحقت جهات التحقيق 25 صحفيا وكاتبا وبلاغا بتهمة إهانة الرئيس خلال 200 يوم فقط.

---

[7] محمد شومان يستشرف مستقبل جماعة الإخوان في كتابه الجديد(dostor.org)

وينتهي شومان إلى أن زيادة الانتهاكات لحرية الإعلام والإعلاميين خلال حكم مرسي دفعت مزيدا من الإعلاميين ليس فقط لمعارضة تلك الانتهاكات وإنما لمعارضة مرسي وجماعته وهكذا تولدت آلية ثأرية بين الطرفين.

مستقبل الجماعة

بعد أن أصبحت الجماعة في مواجهة المصري العادي كان لابد أن تلجأ الجماعة لبعض الحيل منها المظلومية ومحاولة استدرار التعاطف الشعبي، ولكن كل ذلك باء بالفشل بسبب عمليات الاغتيال وتصفية جنود الجيش والشرطة، وهو الامر الذي جعل كل محاولاتهم تروح أدراج الريح.

وعدد شومان سيناريوهات مستقبل الجماعة من خلال عناصر سيعتمد عليها مستقبلهم، ولكنه أشار إلى أن الشكل التقليدي والموحد للجماعة والمبني على السمع والطاعة لن يستمر لأنها ثقافة تغييب النقاش أما العناصر التي ساقها شومان فهي أن موقف الكثيرين تغير من الجماعة وأصبح هناك عداء حقيقي بين رجل الشارع والإخواني، وأيضاً قوة المؤسسات المصرية في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، والطابع المدني للدولة والذي يضمن المساواة بين الكل، ورؤية الرئيس السيسي للجماعة وهل يمكن أن يكون هناك تصالح، وهو أمر لن يحدث خاصة وأن عدم وجودهم هو مطلب شعبي، وهناك أيضا مدى استمرار وتوفر الدعم الخارجي الإقليمي للإخوان من قطر وتركيا والتنظيم الدولي والتبرعات وغيرها، وأخيرا نتائج التفاعلات العربية والدولية المعقدة والتي قد تعيد تشكيل النظام العالمي والنظامين العربي والإقليمي في ضوء فيروس كورونا والحرب على الإرهاب ومواجهة الأطماع الخارجية مثل تركيا وإيران وإسرائيل.

انقسام الإخوان

ذكر شومان أن هناك سيناريو لانقسام الجماعة لجماعتين نظرا للخلافات المادية والبحث عن مصادر تمويل، أما السيناريو الثاني فهو اختفاء الجماعة كلية ويعتمد هذا على نجاح الرئيس السيسي في مشروعاته التنموية وإحداث نقلة نوعية في حياة المصريين بمعنى أن نجاح الرئيس سيقضي تماما على البيئة الحاضنة للجماعة، وهناك سيناريو البقاء غير الفعال أو المؤثر وهو أن استطاع رجال الحرس القديم للجماعة على حسم الصراعات الداخلية لصالحهم، وأخيرا هناك سيناريو تفتيت الجماعة لجماعات صغيرة وظهور تنظيمات سرية.

picture-alliance/dpa

9. البندول الصدئ: ما هو مستقبل "الإخوان المسلمين"؟[8]

د. عمار علي حسن

الأربعاء، 24 سبتمبر، 2014

**نشر هذا المقال في دورية (اتجاهات الأحداث) الصادرة عن مركز المستقبل، العدد الثاني، سبتمبر 2014.

منذ انطلاقها عام 1928 سارت جماعة "الإخوان المسلمين" في خط بياني منعرج، "يصعد حتى يلامس السقف، ثم يهبط ليلتصق بالأرض"، لتبدو الجماعة أشبه بـ"سيزيف"، الذي كلما صعد إلى القمة حاملاً صخرته على كتفه سقطت منه إلى السفح فعاد ليحملها من جديد، أو على الأقل كبندول قديم صدئ يتأرجح يمنة ويسرة بلا هوادة، من دون أن يراكم نفعاً.

لكن هذه الصورة لم تتوزع بالتساوي على مختلف بلدان العالم الذي تنتشر فيه مجموعات إخوانية متفاوتة يقودها "مراقب عام" وتخضع لسلطان مكتب الإرشاد في دولة المنشأ (مصر)، إن لم يكن من الناحية الإدارية المباشرة، فعلى الأقل من ناحية الولاء العاطفي والفكري، الذي تجري وفق البيان المؤسس الناظر إلى الإخوان باعتبارهم "دعوة سلفية،

[8] مركز المستقبل - ما هو مستقبل "الإخوان المسلمين"؟(futureuae.com)

وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية وثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية"، بزعم أنها الجماعة المؤهلة والقادرة على تحقيق "شمول الإسلام" في الأرض، والساعية إلى "أستاذية العالم" لإقامة الخلافة من "غانا إلى فرغانة".

ولا يمكن للراغب في التنبؤ بمستقبل جماعة الإخوان، سواء على المدى القصير أم الطويل، إلا أن يسبر أغوار فكرهم، وتاريخ علاقتهم بالسلطات المتعاقبة وإمكانياتهم أو ركائز قوتهم المادية والرمزية، وشبكة علاقاتهم بالتجمعات والتنظيمات والجماعات السياسية ذات الإسناد الإسلامي، وأيضاً قدرة منافسي الإخوان ومناوئيهم على بناء خطة محكمة لتطويق الجماعة وحصارها، أو تفنيد طروحاتها الفكرية والفقهية الهشة، وكذلك ملء الفراغ الاجتماعي الذي يستغله الإخوان ويتمددوا عبره حين تنسحب الدولة أو الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية من تقديم الخدمات للطبقات الفقيرة والمهمشة، ومدى إدراك النخبة الحاكمة لفكرة أن مواجهة الإخوان لا يجب أن تقتصر على الجوانب الأمنية البحتة، إنما ينظر إليها باعتبارها معركة فكرية وثقافية واجتماعية وسياسية وذات صلة أيضاً بالإصلاح الديني الذي طال انتظاره في العالم الإسلامي.

هناك أيضاً العامل الخارجي الذي يتعلق بمدى رهان قوى دولية على جماعة الإخوان لتكون طرفاً فاعلاً في الحياة السياسة داخل الدول العربية والإسلامية، بما تخدم مصالح هذه القوى، سواء بالوصول إلى الحكم في بعض الدول، أو لعب دور "حصان طروادة" بما يضع حكومات هذه الدول تحت ضغط مستمر، فلا تسعى أبداً إلى الخروج عن الدوران في فلك الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية على وجه خاص.

ابتداءً، مصر هي التي صنعت الإخوان فصنعوا ظاهرة "الإسلام السياسي" في العالم بأسره، إما انسلاخاً منهم أو تأسياً بهم أو مضاهاةً لهم أو امتداداً لجماعتهم التي ساحت في الأرض وراء حلمها بعيد المنال، وبانكسار الإخوان بعد إزاحة حكمهم في مصر، تتعرض فكرهم للانطفاء، وتتساقط شعاراتهم الأخلاقية، ويتصدع تنظيمهم؛ ما يفتح باباً وسيعاً أمام أسئلة منطقية عن مستقبل الإسلام السياسي برمته.

كما علينا أن نجيب عن تساؤل أولي هو: أي سيناريوهات كانت مطروحة أمام الإخوان أنفسهم فور ثورة 30 يونيو في مصر؟ بالقطع ليس الجواب سهلاً مع استمرار حالة "الالتهاب العاطفي" للجماعة بعد إسقاطها عن الحكم، وظاهرة النصرخات المتضاربة التي تتوازى مع العودة شبه الكاملة إلى "العمل السري"، خاصة بعد إعلان مجلس الوزراء المصري

جماعة الإخوان تنظيماً إرهابياً، ثم صدور حكم قضائي بحل الحزب الذي أسسوه باسم "الحرية والعدالة". ويمكن أن نصل إلى تحديد هذه المسارات من خلال استقراء الطريقة التي يفكر بها الإخوان، والتي ندركها من قراءة تاريخهم، والسياق الراهن الذي يحيط بهم، والارتباطات والرهانات الدولية عليهم، والتي جعلت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تنظر إليهم باعتبارهم طرفاً قادراً على خدمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

وبناءً على هذا، يمكن القول إن خيارات الإخوان بعد إسقاط حكمهم توزعت على دروب ثلاثة هي:

الأول: خيار إلى الأمام،

ويعني مراجعة الأفكار والأدوار وإبداء الاعتذار عما اقترفته الجماعة في حق الشعب المصري من أخطاء في أثناء وجودها في الحكم، وبتقديم تصور جديد يؤلف بين الجماعة وبين فكرة "الوطنية"، ويظهر إيمانها الجازم بالتعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة، وقطعها بأن الديمقراطية لا تعني فقط "صندوق انتخاب"، إنما باعتباره مجرد إجراء من حزمة إجراءات يجب أن توأكبها قيم وتنسق للحرية الشخصية والعامة والتسامح والانفتاح وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، وكذلك إعادة ترتيب صفوف الجماعة بما يقود إلى تنحية القادة المتحدرين من "التنظيم الخاص" الذي مارس العنف والإرهاب، ويتقدم بالإصلاحيين على حساب المنتمين إلى أفكار سيد قطب التكفيرية. وبعد هذا يمكن للمجتمع أن يعيد بشكل طوعي دمج الإخوان، فكراً وتنظيماً، ولن يبقى سوى وضع هذا التنظيم تحت سلطان الدولة، مراقبةً ومحاسبةً، وليس إبقاءه على صيغته الحالية، وكأنه دولة داخل الدولة، شرط أن تراجع الجماعة فكرها حول "الوطنية" و"المدنية" و"الشرعية" و"المشروعية" و"السلمية" و"العلنية"، وهي مسألة صعب تحققها ليس لأن الجماعة لا تؤمن بضرورة مراجعة أفكارها فقط، بل أيضاً لأنها لا تملك مفكرين ومنظرين قادرين على تطوير هذه الأفكار التي ثبت فشلها الذريع.

الثاني: خيار إلى الخلف،

ويعني الدخول في مواجهة عنيفة وأعمال عدائية وإرهابية ضد المجتمع ومؤسسات الدولة، وفي مقدمتها القوات المسلحة، انتقاماً من إسقاط سلطة الإخوان، ورغبة في إفشال السلطة التي حلت محلهم، وإرهاق الدولة وإنهاك قواها، عبر التعاون مع التنظيمات التكفيرية والإرهابية أو تحويل جزء من طاقة الإخوان إلى ممارسة العنف المفرط، بغية إجبار

أهل الحكم على تقديم تنازلات جذرية أو فارقة. وهذا الخيار يعني ببساطة انتحار الإخوان، لأنه لا يمكن لتنظيم أن يهز أركان دولة راسخة مثل مصر، لديها تجربة في التعامل مع الإرهاب، وسبق لها أن انتصرت عليه غير مرة.

أما الثالث: فهو خيار الثبات في المكان،

ومقتضاه يدخل الإخوان في تفاوض مع السلطة الجديدة، يعيدهم إلى الحياة العامة تحت طائلة المشروعية القانونية والشرعية السياسية، فيخوضون غمار الانتخابات البرلمانية والمحلية وربما الرئاسية المقبلة، ويظهرون تسليمهم التام بما جرى، لكنهم يبطنون عكس ذلك من خلال تمويل وتحريك بعض التنظيمات التكفيرية التي تمارس الإرهاب لاستنزاف الدولة. والشق الأول من هذا الخيار كان يتطلب الإبقاء على "حزب الحرية والعدالة" الذراع السياسية للإخوان تحت طائلة الشرعية، وهو أمر لم يعد جارياً الآن، لكن تبقى أمام الإخوان فرص للتسلل إلى الحياة السياسية العلنية والمشروعة عبر أحزاب أخرى مثلما فعلوا قبل ثورة 25 يناير.

وفي ظل هذا الخيار الثالث التحايلي، هناك قضيتان ستحكمان جزءاً كبيراً من تصرفات الإخوان وما يفعلونه في الوقت الراهن أو في المستقبل، وهما غائبتان إلى حد كبير عن النقاش العام، وإن تطرق إليهما البعض فيكون إيرادهما على استحياء وبشكل عابر، وهما قضية "صناعة المظلومية" وقضية "انفصام الإخواني حيال الحقوق والواجبات".

ففي ظل رغبة قادة الإخوان في تعميق المظلومية بغية الحفاظ على تماسك التنظيم لن يكفوا عن الدخول في صدام مع السلطة الحالية، عبر التظاهرات العنيفة وتمويل العمليات الإرهابية أو القيام بها وتحريض قطاعات من المجتمع ضدها وإطلاق الشائعات المغرضة لتشويهها. أما القضية الثانية فتتعلق باستمراء الإخوان الضغط المتواصل للحصول على حقوقهم كمواطنين، واستدرار عطف القوى المدنية في هذه الناحية لتقف معهم وتساندهم وتتبنى وجهة نظرهم ولو جزئياً، من دون أن يكونوا ملتزمين بأي واجبات حيال الدولة أو الوطن، وهي معضلة حقيقية أمام أي محاولة للتصالح أو إدماج الإخوان في المستقبل طالما يغلبون ولاءهم لجماعتهم على كل شيء وكل أحد.

وفي المدى المنظور المتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، أعتقد أن الإخوان سيتأرجحون بين الخيارين الثاني والثالث، مترقبين تطور الأوضاع على الأرض، لاسيما فيما يتعلق بإنجاز النظام الحاكم في مصر ومدى رضا القاعدة الشعبية العريضة عنه. وهم إن كانوا قد وضعوا جداراً عازلاً سميكاً ومرتفعاً بينهم وبين الحكم الحالي في مصر أصبح من الصعب معه تسويق أي اتجاه إلى المصالحة معه، فليس هناك ما يمنع فيما بعده أن تحاول الجماعة العودة بمصالحة السلطة

التالية والعمل على خدمتها، إيماناً من الإخوان بأن أحد الأسباب والركائز الأساسية لاستمرارهم وتغلغلهم في العالم هو ممالأة الحكومات والسلطات المتعاقبة والقيام بخدمات أو وظائف لصالحها، وهي مسألة لازمت الإخوان منذ أن دخلوا حلبة السياسة بعد سنوات قليلة من إنشاء جماعتهم ولاتزال مستقرة في يقينهم إلى الآن.

وعلى النوازي سيحاول الإخوان في البلدان الأخرى، غير مستطرأسهم، أن يمارسوا سلوكهم المعتاد بالتودد إلى السلطة والمجتمع في مرحلة "الصبر" لبلوغ "التمكن" ثم الانقضاض التام على قواعد اللعبة، مع محاولة تلافي الأخطاء التي وقعت فيها الجماعة الأم في مصر، والحفاظ على هبزات الوصل التي تربطهم بمصالح القوى الكبرى في العالم.

10. كارنيجي: ما مستقبل جماعة الإخوان في مصر؟

كريم أسعد

11/02/2017

"آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان"، تحت هذا العنوان المثير للاهتمام نشرت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي – برنامج الشرق الأوسط، في منتصف ديسمبر الماضي، دراسة للباحث مارك لينش تحاول فيها استشراف مستقبل جماعة الإخوان في العالم العربي.

بدأ لينش دراسته بالحديث عن ضرورة إعطاء أبعاد أوسع لدراسة تجارب أحزاب الإخوان، وعدم قصر الأمر على المنحى الأيديولوجي فقط، واستأثرت تجربة جماعة الإخوان في مصر بعد ثورة 25 يناير على جزء كبير من اهتمام الباحث، نظرا لمحوريتها وثرائها، لذا تركز جزء كبير من الدراسة عليها . ومع هذا ظل الباحث حريصا جدا في توقعاته، ويسعى إلى عرض وقائع وطرح حقائق وتساؤلات، أكثر من سعيه لتقديم إجابات وافية.

نحو نظرة أعم لتجارب الإخوان

لطالما اعتُبِرَ فشل الإخوان المسلمين في مصر مؤشرًا على وجود حالة مَرَضِيَة أوسع لدى الأحزاب الإسلامية. وهكذا، فُسِّرَت اعتبارات، على غرار الخيارات البائسة والسلوكيات الثيوقراطية وفشل جماعة الإخوان في نهاية المطاف بعد 2011، بكونها ناشئة عن خاصيات هياكلها التنظيمية والأيديولوجية الإسلامية. لكن، في المقابل، انتهجت هيئات وطنية أخرى في جماعة الإخوان، مثل إخوان تونس وليبيا والمغرب، سلوكًا مغايرًا تمامًا إزاء التطورات السياسية الإقليمية الأخيرة، وكانت أوفر حظًا بالنجاح.

أفضل ما يُعلِّل المروحة الواسعة من المحصلات الأخيرة لهذه الأحزاب هو السياق السياسي، وليس الخصائص الكامنة في الأيديولوجيا أو المنظمة الإسلاميتين، إذ لدى هذه الأحزاب خيارات شكّلها وبلورها السياق السياسي المحلي، لذا لا

ينبغي فهم خياراتها على أنها محض تعبيرات عن أيديولوجيتها، بل كرد براجماتي على الفرص والتحديات السياسية. ومثل هذه الخيارات تقودها غالبًا، وبأكثر مما يبدو للعيان، التكتيكات بالدرجة الأولى وعلى نحو أقل التحولات الأيديولوجية.

يجب ألا تُدرس الأحزاب الإسلامية بمعزل عن المجال السياسي الأوسع، ففي عالم عربي يمر بمرحلة انتقالية تجهد كل الأطراف للعثور على أنماط فعالة من العمل السياسي، واتخذت كلها أيضا بشكل مذهل قرارات مخطئة. وهكذا، كانت الاضطرابات السياسية التي شكلت السلوكيات الإسلامية، هي نفسها التي دفعت إلى بروز التيارات المتطرفة ضد الإسلاميين في الشرق الأوسط، خاصة في بلدان المرحلة الانتقالية مثل مصر وتونس.

باتت جماعة الإخوان المسلمين أيضًا مُقحمة في سياسات القوة الإقليمية أكثر من حقبات سابقة، وتنحو منظماتها لأن تكون عابرة أكثر للوطنيات، ومُعتمدة أكثر على رعاة الدولة، وأيضًا أكثر تأثرًا بالأحداث الخارجية. وتبعًا لذلك، أصبح من المُغرِّر فهم تطور كل فرع وطني من الإخوان بمعزل عن البيئة الإقليمية المُتحولة؛ فطيلة سنوات عدة بعد العام 2011، كانت جماعة الإخوان عالقة في أتون الحرب الناشبة بين قطر وتركيا، من جهة، وبين السعودية ودولة الإمارات، من جهة ثانية.

لم تحظَ تداعيات التغيرات الدراماتيكية خلال السنوات الخمس الماضية على أحزاب التيارات الرئيسة الإسلامية، في مجال السياسات داخل الصف الإسلامي، بالاهتمام الكافي. فعند دراسة تجارب الأحزاب المنبثقة عن الإخوان يجب أن يوضع في الاعتبار أنها أحزاب إسلامية وأنها تتأثر بما يحدث داخل الصف الإسلامي في كامل الإقليم.

مستقبل إخوان مصر

باتت جماعة الإخوان المسلمين أيضًا مُقحمة في سياسات القوة الإقليمية أكثر من حقبات سابقة، وتنحو منظماتها لأن تكون عابرة أكثر للوطنيات، ومُعتمدة أكثر على رعاة الدولة

يستبعد لينش أن تختفي جماعة الإخوان المسلمين في مصر من المشهد، فمع أن آلافًا عدة من الجماعة مسجونون، أو منفيون، أو قتلى، فإنه لا تزال هناك شبكات وحركات حيوية ومهمة مرتبطة بالجماعة موجودة على الأرض. وتدل التجربة التاريخية على أن تلك المنظمة الضخمة والمُتجذرة قادرة على التأقلم مع الصعوبات وتجديد نفسها. ثم إن الفشل المُحتمل لمنافسيها في تحقيق هيمنة سياسية أو في إيجاد أنظمة سياسية مستقرة، سيخلق لها منافذ واستهلالات جديدة.

الجماعة كانت منغمسة بعمق في العمل السياسي خلال السنوات الـ 15 الأخيرة، ما جعل التداخل بين نشاطاتها مركزيًا لهوية المنظمة، وهيكليتها، وممارساتها.

وفيما يتعلق بإمكانية فصل العمل الحزبي عن الحركة الدينية، تقول الدراسة إن مسألة الفصل هذه تبدو أكثر صعوبة بكثير في مصر منها في تونس، بسبب كل من السياق السياسي والتجارب الخاصة لفرعي الجماعة. فقلة من المصريين ستنسى سريعًا تجربة حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين المصرية، بما في ذلك استخدام الجماعة الكثيف للخدمات الاجتماعية بهدف حصد الأصوات خلال انتخابات 2011 و2012.

ثم إن الجماعة كانت منغمسة بعمق في العمل السياسي خلال السنوات الـ 15 الأخيرة، ما جعل التداخل بين نشاطاتها مركزيًا لهوية المنظمة، وهيكليتها، وممارساتها. ويبدو من غير المحتمل أن يقبل الشبان الغاضبون من أعضاء الجماعة– المصدومون بالقمع العنيف للنظام، والتعذيب، والقتل الجماعي– بفصل الحزب عن الحركة.

باستثناء هذا، لا يقدم لينش توقعات أخرى لمستقبل الجماعة في مصر، ولكنه يقر العديد من الحقائق الواقعة ويطرح تساؤلات عن تأثير الفوضى الحالية على مستقبل الترابط والتماسك التنظيميين داخل صفوف الجماعة، فمثل هذه الفوضى تعقّد أي شكل من أشكال العمل المنسق وطويل الأمد الذي يمكن أن تقوم به الجماعة في المنطقة، ويشل قدرتها على الحفاظ على الانضباط في صفوفها.

ويقر الباحث بأن نموضع الجماعة الوسيط في مصر بات في خطر، فالبيئة السياسية لحقبة ما بعد الانقلاب، ذهبت أبعد بكثير من عملية قمع الدولة. ذلك أن الاستقطاب الذي شقّ الرأي العام حيال مسألة الإسلاموية، قوّض النموضع الدقيق لجماعة الإخوان، وبات من الصعب عليها احتلال موقع الوسط لأنه ببساطة لم يعد هناك وسط. ثم جاء الشعور العميق بالظلم الذي شعر به العديد من أعضاء الجماعة حيال الانقلاب وحملة القمع التي تلته لينسف القيمة المعيارية لاحتلال موقع الوسط.

وتختتم الكاتب حديثه عن إخوان مصر بقوله: جماعة الإخوان في مصر تواجه مسارًا أصعب من ذاك الذي ينتظر معظم نظرائها. ولحن بانتظار أن تؤتي الحوارات الداخلية أُكلها من خلال بلوغ توافق بشأن الإستراتيجية السياسية التي ينبغي اتباعها أو بشأن المسائل الأيديولوجية الرئيسة حول العنف والمشاركة السياسية. لكن، ريثما يتحقق ذلك، يُرجّح أن تبقى جماعة الإخوان المسلمين مُستغرقة بانقساماتها ومعزولة عن النظام السياسي المصري السلطوي، الهش.

II. جماعة الإخوان المسلمين: إخوان مصر بعد ثمانية أعوام من الإطاحة بهم عن الحكم إلى أين؟[9]

عبد البصير حسن

بي بي سي نيوز- القاهرة

في عام 2013 عزل مرسي وسجن

بعد ثماني سنوات من إزاحتها عن حكم مصر، لا تزال جماعة الإخوان المسلمين تبحث عن مستقبل لها ومكان يضمن أمن عناصرها وضمان استمرار ممارسة أنشطتها وسط أحكام قضائية نهائية بإعدام عدد من قياداتها في مصر، وقرب تفعيل قانون يجيز فصل أعضائها من المؤسسات الحكومية.

ويترافق ذلك بتحسن ملحوظ في العلاقات المصرية مع دول كانت تدعم بقوة الجماعة التي تعد أكبر تنظيمات الإسلام السياسي في العالم العربي.

[9] جماعة الإخوان المسلمين: إخوان مصر بعد ثمانية أعوام من الإطاحة بهم عن الحكم إلى أين؟ - BBC News عربي

المرحلة الأكثر حساسية

ويعتبر متابعون لشؤون جماعة الإخوان المسلمين ومحللون سياسيون أن الشهور القليلة الماضية ربما تعتبر "الأكثر حساسية" في مسيرتها خلال السنوات الخمس الأخيرة، مع إلقاء القبض على محمود عزت القائم بأعمال مرشد الجماعة وتوقف نوافذها الإعلامية التي تبث من تركيا وتضييق خانق على أنشطتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في مصر وعدة دول عربية.

يقول إبراهيم منير، رئيس لجنة إدارة جماعة الإخوان المسلمين الذي يعيش في لندن ويقوم بأعمال المرشد العام للجماعة بعد سجن قياداتها، إنه يرجح أن تسلم علاقة الجماعة مع قطر وتركيا رغم التقارب المصري مع النظامين.

ويضيف أن عناصر الجماعة في كلا البلدين متوافقون مع النظام ومع القوانين، قائلا: "لا أعتقد أن شيئا كبيرا سيتغير في العلاقة بيننا وبين قطر وتركيا".

ولكن كثيرين من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في تركيا نشروا عبر صفحاتهم الشخصية عن تغير واضح في التعامل معهم من قبل السلطات على عدة مستويات، ما دفع بعضهم للتفكير في التوجه إلى بلدان أخرى أكثر أمنا وتعاطفا مع قضيتهم تحسبا لمزيد من التقارب المصري التركي.

وكان الإعلاميان المصريان المعارضان محمد ناصر ومعتز مطر والمقيمان في تركيا أعلنا الأسبوع الماضي عن توقف برامجهما على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر الشاشات بعد طلب من السلطات التركية.

تأتي هذه الخطوة في الوقت الذي تواجه المباحثات بين مصر وتركيا بعض العثرات، بينما تستأنف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وقطر إثر توقيع بيان العلا في يناير الماضي.

وتستضيف قطر أيضا المئات من أنصار جماعة الإخوان المسلمين الذين سافروا إليها منذ الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي.

ويرى الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، أحمد سلطان، أن تركيا على وجه التحديد كانت تشكل مركز الثقل الأكبر للجماعة في استضافتها للقنوات وأغلب القيادات وأغلبهم على قوائم الإرهاب في مصر ودول أخرى.

ويضيف لبي بي سي "بوادر التقارب التركي المصري حتما سيكون لها تأثير لكن لابد وأن يوضع في الاعتبار أن أغلب قيادات الصف الأول في الجماعة حصلت على الجنسية التركية ومن ثم سيصعب تسليمهم أو محاكمتهم، وكذلك قيادات الصف الثاني وبضع مئات حصلوا على حق اللجوء من الأمم المتحدة ويعيشون في تركيا" .

ويعتقد سلطان أن تركيا ستتعامل معهم على "أسس إنسانية" بشرط عدم تدخلهم في الشؤون السياسية أو الأمور قد تتسبب في مشكلات مع مصر، حال تحسين العلاقات وتحديد أطر ومبادئ لها .

ويقول الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، ماهر فرغلي، إن للإخوان ملاذات أخرى غير تركيا وقطر لأنها نقلت خلال الأعوام الماضية بعض من أعضائها لعدة دول من بينها ماليزيا وإيران وجنوب إفريقيا .

ويضيف أن الجماعة تعمل على إعادة هيكلة الإعلام بحيث تطلق قنوات فضائية من دول أخرى وتعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر من وسائل الإعلام التقليدية مثل تطبيق "كلوب هاوس" .

أحكام الإعدام: "محطة نهاية"

بينما تمكن الكثيرون من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان من الفرار للخارج، ألقت السلطات المصرية القبض على آلاف منهم عقب الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في يوليو عام 2013 .

وتعتبر الحكومة المصرية الجماعة تنظيما إرهابيا منذ نهاية عام 2013 عقب تفجير مديرية أمن المنصورة ثم صدرت أحكام قضائية وضعت الجماعة وعددا كبيرا من قادتها في قوائم الكيانات والشخصيات الإرهابية طبقا لقانون سُن في عام 2014 .

ومؤخرا قضت محكمة النقض وهي أعلى درجات التقاضي في مصر في الرابع عشر من يونيو 2021 بتأييد حكم إعدام 12 شخصا من قيادات جماعة الإخوان من بينهم عبد الرحمن البر وصفوت حجازي ومحمد البلتاجي وأسامة ياسين وأحمد عارف، لإدانتهم بقضية اعتصام ميدان رابعة العدوية التي تعود وقائعها إلى أغسطس من عام 2013 .

لا يتوقع فرغلي أن تؤثر أحكام الإعدام حال تنفيذها على استمرارية جماعة الإخوان ويرى أنه إذا كانت الجماعة في الماضي اعتمدت على استخدام أعمال العنف للرد على مثل هذه الأحكام والقرارات، فتلك المرحلة قد انتهت لأنها كانت تؤدي إلى نتائج "كارثية" بالنسبة لهم في الداخل، موضحا أن أقصى ما يستطيعون فعله هو استنكار أحكام الإعدامات.

ويضيف أنهم يعتمدون على سياسة "الكمون" للحفاظ على ما تبقى من أفراد الجماعة داخل السجن أو خارجه لذا لن تعتمد على سياسة العنف.

وفي تعقيبه على تلك الأحكام، قال طلعت فهمي المتحدث باسم الجماعة في تصريحات تلفزيونية وقتها "إن أحكام الإعدام لا تقرب آجلا وإلغاؤها لا يطيل أعمارا".

ويشير فرغلي إلى أن القاهرة ترى في هذه الأحكام "محطة نهاية" لجرائم كبيرة سقط فيها ضحايا من المدنيين والشرطة والعسكريين في مناطق مصر المختلفة، على حد وصفه.

"أضعف حالات الجماعة"

يرى فرغلي أن جماعة الإخوان في أضعف حالاتها داخل مصر لكن ما تحدد قوتها هو وجودها في الخارج وقدرتها على تأمين رؤوس الأموال وحشد الجماهير وضم عناصر جديدة وهو ما تتمكن من فعله جماعة الإخوان.

وعن العلاقات مع القوى المعارضة في داخل مصر وخارجها، قال منير إنه لا يوجد تواصل مع قوى معارضة مصرية في الداخل لكنه أقر بوجود تواصل مع المعارضة بالخارج مشيرا إلى أنها "محاولات لتنظيم العمل بينهم وبين الجماعة".

وعن وضع الجماعة الآن، يقول منير: نحن مهجرون ومسجونون.

وأحال البرلمان المصري مشروع قانون جديد يسمح بعزل الموظفين بالجهاز الإداري للدولة المصرية المنتمين لـ"تنظيم جماعة الإخوان المسلمين" إلى مجلس الدولة للمراجعة بعد موافقة مجلس النواب عليه من حيث المبدأ.

وبحسب مشروع القانون، يجوز فصل العامل بغير الطرق التأديبية إذا أخل بواجباته الوظيفية، بما من شأنه الإضرار الجسيم بمرفق عام بالدولة أو بمصالحها الاقتصادية، وإذا قامت بشأنه قرائن جدية على ما يمس الأمن القومي للبلاد وسلامتها، ويعد إدراج العامل على قائمة "الإرهابيين" قرينة جدية.

تحاول قيادات الجماعة في الخارج تخفيف الضغوط المتزايدة على أعضائها داخل مصر، فمؤخرا لم تعد هناك فعاليات يقوم بها أعضاء الجماعة بسبب إحكام القبضة الأمنية، وفي الخارج تتواصل إدارة الجماعة مع عناصرها مطالبة إياهم باحترام قوانين البلاد التي يعيشون فيها وفي الوقت نفس تسعى للتحرك على الصعيد الدولي والإنساني للتعامل مع أزمتها الحالية.

ملف الفيديوهات عن إرهاب الجماعة

https://youtu.be/XUACAaP9hho

30/6/2019

https://youtu.be/WpV6tqM_KaO

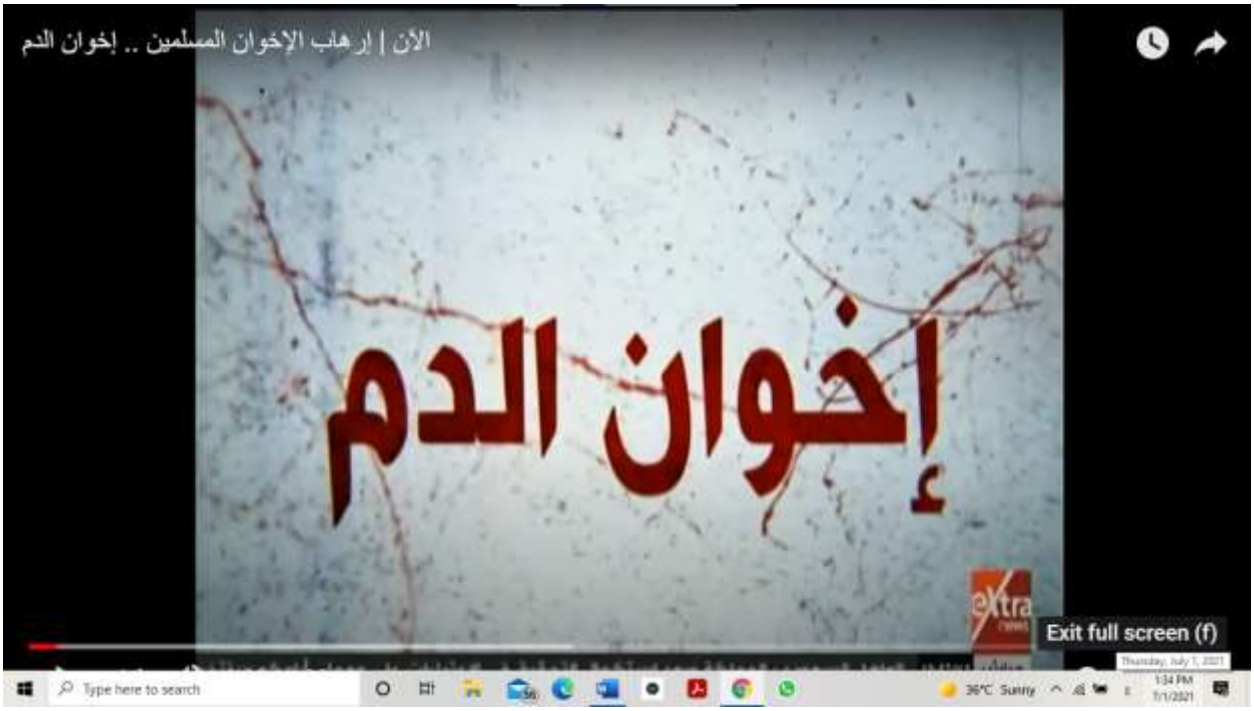

https://youtu.be/NU1r0uY0wew

21/9/2019

https://youtu.be/kXgh-rg_uw4

20/3/2014

https://youtu.be/CKiSRvUo4dI

https://youtu.be/ogH-WmLwjOA

29/6/2018

https://youtu.be/qwLPtNT632Q

9/8/2019

https://youtu.be/w1cM5jF0Zco

29/12/2013

https://youtu.be/iqhNOR8zRVY

27/9/2019

https://youtu.be/Orbz-xH7wEk

19/8/2019

https://youtu.be/t7W5RgJabJ0

8/2/2017

https://youtu.be/wi3rqx7IMRQ

22/8/2013

https://youtu.be/wdsyC4Ko_uk

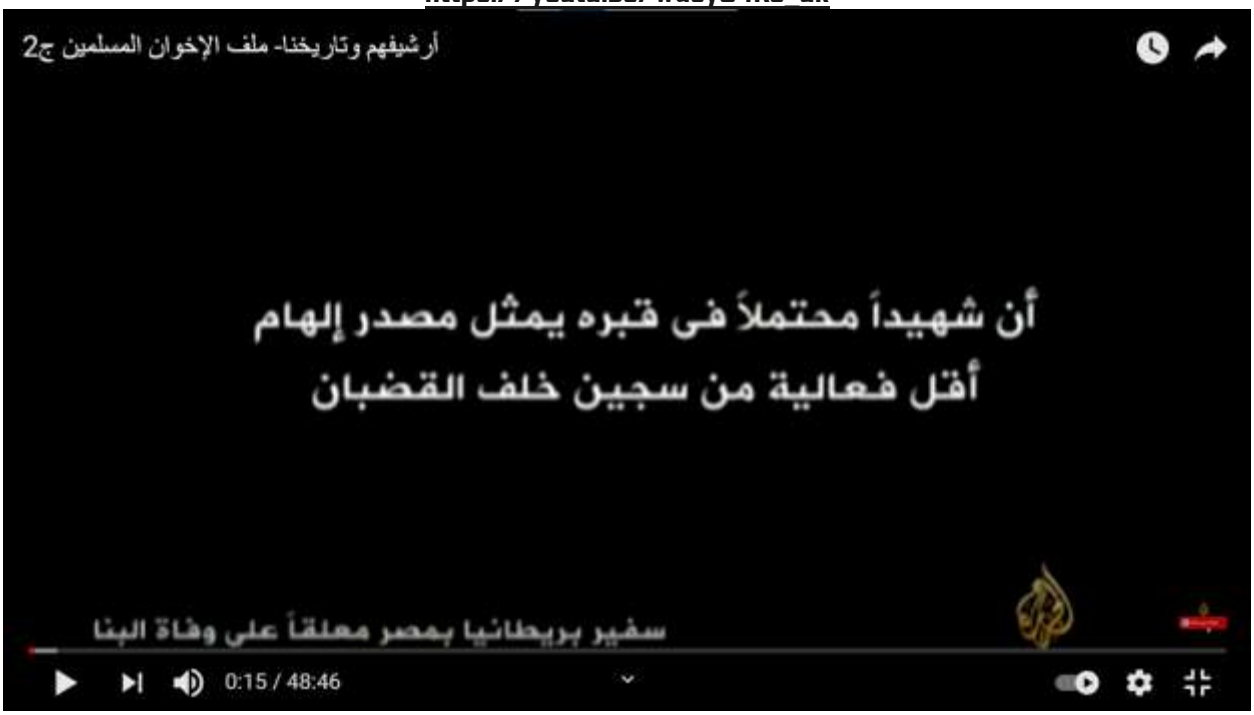

https://youtu.be/7iLKLaJhVKk

24/5/2013

https://youtu.be/MBmSgrePSUA

30/6/2019

https://youtu.be/yC1v37CM_mM

https://youtu.be/_BsJdz6S634

17/5/2013

https://youtu.be/pjGChZhJg0E

20/11/2009

https://youtu.be/DI2cAjp09d8

28/6/2017

https://youtu.be/4dFarBOCGRo

5/7/2013

موقع عن الإخوان

الإخوان المسلمون: كتب – مقالات – وصلات (alekhwanalmuslimoun.blogspot.com)